مُشكل التأويل النحوي في باب التنازع

م.م. ياس حِلفِي محمَّد

وزارة التربية / تربية الرصافة الثانية

Journalofstudies2009@gmail.com

الملخص:

لم يشغلني منذُ دراستي الجامعية لأبواب النحو التقليدية حتى الوقت الحاضر مثلُ باب التنازع . تنازع العوامل المتقدِّمة على معمول واحد متأخِّر عنها . وهو مشكل البحث برُمَّته أعني فكرة أَنْ تتنازعَ عوامل متعددة على معمول واحد متأخِّر عنها؛ الأمر الذي قاد النحاة إلى التأويل فيه كما في جميع أبواب النحو كرديف لقواعد وأُصول اللغة بحيث إذا لم يكنْ نصّ فصيح من نصوص العربية طباقًا وفاقًا لتلك القواعد والأُصول يأتي التأويل موفقًا بين النصوص اللغوية الفصيحة والأُصول النحوية الأصيلة(١)، فيُعد التأويل أصلًا أصيلًا وضرورة ملحة لا غنى عنها في دراسة النحو العربي والوقوف على معانيه ودلالاته، لكنَّ التأويل في باب التنازع يخطّ له مسارًا مختلفًا عما خطَّه له في باقي أبواب النحو؛ فإذ كان رديفًا لقواعد النحو مساعدًا على فهم النصوص الفصحى التي تخالف تلك القواعد في ظاهرها صار التأويل بحدِّ ذاته مشكلًا في باب التنازع.

ها قد تبيَّن بعدُ سببُ اختياري لباب التنازع من حيث التأويل يتبعه التعليل بأثر العامل ومعموله، وأنَّه لا يزال بابًا قابلًا للدرس والتجديد ما دام الأوائل لم يسبروا غوره تمامًا بحيث ما زال في النفس شيء منه حتى نضع مشكلاته على طاولة الشرح والتحليل، ونضع المعالجات عليها ونخلص إلى نتائج لا بد لاكتمال البحث منها، تنتهي بنا إلى نتائج مرضية في هذا الباب.

الكلمات المفتاحية: (مُشكل التأويل النحوي، باب التنازع، التعليل بأثر العامل ومعموله).

The problem of grammatical interpretation in the chapter on conflict

Yas Hilfi Muhammad
Ministry of Education / Education of the second Rusafa

Abstracts:

Since my university studies in traditional grammar chapters until the present time, I have not been occupied with such a chapter as the dispute - the conflict of the advanced factors over one action that is behind them - and it is the problem of the entire research, I mean the idea that multiple factors are in conflict over one action behind them; The matter that led the grammarians to interpret it as in all the chapters of grammar as an accompaniment to the rules and principles of the language, so that if an eloquent text of the Arabic texts is not in accordance with those rules and principles, the interpretation comes in harmony between the eloquent linguistic texts and the original grammatical principles.

,(then interpretation is considered a fundamental principle and an urgent and indispensable necessity in the study of Arabic grammar and its meanings and connotations. As it was a synonym for the rules of grammar, helping to understand the classical texts that apparently contradict those rules, then interpretation in itself became a problem in the matter of conflict.

It has now become clear why I chose the chapter on conflict in terms of interpretation, followed by reasoning with the effect of the factor and its effect, and that it is still a chapter subject to study and renewal as long as the early ones did not fully explore it so that something of it remains in the soul until we put its problems on the table of explanation and analysis, and we put the treatments on it and conclude To results that must be completed in order to complete the search, which leads us to satisfactory results in this section.

Keywords: (the problem of grammatical interpretation, the chapter on conflict, the reasoning with the effect of the factor and its effect).

مقدِّمة البحث

يتفق الباحث ابتداءً أنَّ التأويل أصل أصيل وركن وثيق تستند عليه الأصول وتُبتنى الفروع، ولكنَّ مشكل البحث يرجع بالأساس إلى النحاة أنفسهم وأعني بهم جمهور البصريين، فهم ينطلقون في عموم تأويلهم في هذا الباب من نظرية العامل التي أولوها أهمية كبرى بدليل تسميتهم لهذا الباب بباب الإعمال أيضًا، فقالوا باب التنازع أو باب الإعمال(ii)، ولا أقلَّ من أنْ أُورد نصًا لابن الحاجب في إيضاحه يكشف حقيقة وأصل هذا الإشكال؛ وذلك قوله:((فإنْ أُعمل الثاني في الظاهر بعده فلا يخلو الأوَّل من أنْ يكون موجَّهًا على جهة الفاعلية أو على جهة المفعولية، فإنْ كان موجَّهًا على جهة الفاعلية وهي عين المسالة التي هي أصل الفصل وجب الإضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين، فنقول (ضربانِي وضربْتُ الزيدَينِ) وشبهه، وامتنعت على مذهب الفرَّاء، وجازت من غير إضمار على مذهب الكسائي، والدليل على جوازها ورود مثلها في كلام العرب كقوله:

وكُمتًا مُدمَّاةً كأَنَّ مُتونَهـــــا جَرَى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مُذْهَبِ (iii)

ونظائرها، وإذا ثبت جوازها وجب الإضمار؛ لئلا يؤدِّي إلى فعل من غير ذكر الفاعل، وليس ذلك من لغتهم، فثبت ما ذكره المحقِّقون.))(iv)

نلاحظ في هذا النصّ كيف برَّر ابن الحاجب جواز حذف ضمير الفاعل على مذهب الكسائي والكوفيين بوروده في كلام العرب، ثمَّ هو يتعسَّف وجوب إضمار الفاعل على مذهب جمهور البصريين بحكم الصناعة ومقتضى العامل الطالب للمعمول من جهة اللفظ بدليل قوله آنفًا ((وإذا ثبت جوازها وجب الإضمار؛ لِئلا يؤدِّي إلى فعل من غير ذكر الفاعل))

وبعد فقد درجتْ هيكلية البحث على بناء يوافق مشكلاته درسًا وتحليلًا والوقوف على معالجات صحيحة والخلوص إلى نتائج واضحة وصريحة، فكانت خطتي وفاقًا لرؤيتي، تستهلها مقدِّمة تعريفية لموضوع البحث ومباحث تُعدِّدها مشاكل ومعالجات ونتائج البحث، تتخللَّها مطالب خاصة في أبوابها؛ فالمبحث الأوَّل في المشكل الخلافي

بين البصريين والكوفيين جرَّاء التأويل بالمُضمَر والمحذوف، والثاني في مشكل التأويل بالمضمر في بعض أبواب التنازع، والثالث في مشكل التأويل فيما أجازه بعض النحاة من أوجه التنازع، والرابع في مُشكل خلو الباب من أهداف دلالية ومعنوية وجمالية، ويتَّصل هذا البحث بمبحث خامس يطرح معالجات ويضع توصيات مع بيان الجدوى منها وفق رأي الباحث، ويُختَم بنتائج مُرضية.

ولقد توخيت خلال ذلك كلِّه منهجًا علميًا دقيقًا يُشير ولا يقدح، ويتعدى الجرح إلى التعديل، طريقة السالك إلى مرضاة ربّه المتجاوز عن هنات غيره إلى المسامحة والاستغفار، إنَّ ربِّي لطيف ودود.

مدخل في مفهوم وحقيقة التنازع بين العوامل على معمول واحد متأخِّر عنها

إنَّ فكرة التنازع في اصطلاح النحويين ((أنْ يتقدَّم عاملان على معمول كلّ منهما طالب له من جهة المعنى))(v)، وعلى هذا التعريف فقد وضعوا الأساس لقضية العامل في الإعراب والعامل في المعنى في التوصيف فقط، ولم ينجحوا في التطبيق، ووقفوا عند العامل الإعرابي وأولوه كلّ اهتمامهم، وهو جوهر المشكل، فذهب جمهور النحاة مذاهب شتَّى في تأويلهم، فلم يكتفوا بجعل العامل عاملًا في المتنازع فيه من جهة المعنى بل سمَّوه عاملًا مهملًا، وتأوَّلوا ضمير المتنازع فيه ليكون معمولًا له في الإعراب كما كان المتنازع فيه الظاهر معمولًا للعامل المُعمَل؛ إكمالًا لنظرية العامل في التطبيق، وذلك كلُّه قياسًا بأصل التركيب قبل حصول التنازع بين العاملين على نحو (قامَ وقعَدَ زيدٌ) و(قامَ وأكرمْتُهُ زيدٌ) قاسوا الأوَّل بنحو (قامَ زيدٌ وقعدَ) أي هو تقديرًا للفاعل المستتر في الفعل، والثاني بنحو (قامَ زيدٌ وأكرمْتُهُ) ولو أنَّهم طبقوا التعريف فجعلوا المهمل عن العمل عاملًا في المتنازع فيه في المعنى كما جعلُوا المُعمَل عاملًا فيه في اللفظ واكتفَوا بهذا الحدّ لأغنَوا الدرس النحوي عن كثير من مشكل الإضمار والحذف التي اعترض عليها وعلى تبريراتها جدلًا نحاة المدرستين.(vi)

هذا، وكان جمهور الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي(vii) أقرب إلى التوفيق بين العامل اللفظي والعامل المعنوي في هذا الباب، فكانُوا أقرب بالقواعد منها نفسها إلى

التطبيق الذي نطمئن إليه، فلا شيء في النفس منه بعدُ، ذلك أنَّهم تأوَّلوا للعامل المهمل معمولًا محذوفًا من غير تقدير، والفرق شاسع بين تأوُّل المُضمَر وتأوُّل المحذوف؛ فالضمير يقابل الظاهر وجودًا ويفسِّره، والمحذوف يقبل بالظاهر بديلاً ويُغني عنه وجودًا، وبالتالي آمن الكوفيون نفسيًا بكون المعمول المتنازع فيه من قبل العاملَينِ المتقدمَينِ معمولًا لفظيًا للعامل المُعمَل ومعمولًا معنويًا للعامل المُهمَل، فخلصُوا من مشكل الإضمار المتأوَّل وتوابعه، هذا ما ظهر لي من خلال استقرائي للنصوص وتأويلهم للمعمول بمحذوف مستدَّل عليه عندهم بالمتنازع فيه في جميع أبواب التنازع(viii)، بخلاف جمهور البصريين الذين حبستهم صناعة الإعراب بقيد الإضمار للفاعل كما وضَّحه نصّ ابن الحاجب آنف الذكر.

المبحث الأوَّل: أصل مشكل التأويل النحوي في باب التنازع بين جمهور البصريين والكوفيين

يتجذَّر هذا المشكل الخلافي بينهما في هذا الباب من مسألتين رئيستين، الأُولى إضمار الفاعل قبل ذكره في العامل الأوَّل المهمل، وحذفه واجب عند الكوفيين بسبب قبحه ، وذكره واجب عند البصريين بحكم الضرورة اللازمة؛ كونه عمدةً، وأمَّا حذفه فمؤوَّل عندهم[ix]، كلّ ذلك عند عمل الثاني في المعمول الظاهر المتنازع فيه، والثانية إضمار المفعول به في العامل الثاني المهمل وهو واجب وحذفه بحكم الضرورة الشعرية عند البصريين؛ لأنَّ في حذفه تهيئة العامل للعمل في المعمول الظاهر المتنازع فيه وقطعه عنه[x]، وذكره جائز ليس واجبًا عند الكسائي ومن تبعه من الكوفيين؛ لأنَّه فضلة يمكن الاستغناء عنها على إعمال الثاني أو الأوَّل على السواء[xi]، كلّ ذلك عند عمل الأوَّل في المعمول الظاهر المتنازع فيه كما سبق ذكره، وهكذا ينبثق الخلاف وتتكسر محاولات الوفاق بين المدرستين على صخرتين صلدتين صنعتهما قواعد النحو وأغرقت محاولات الالتقاء بينهما لُجَّة التأويل، فالبصريون يتخذون الإضمار تأويلًا ويختار الكوفيون الحذف للتأويل سبيلًا لهم في باب التنازع، واللافت أنَّ التأويل بالمضمر له ما يُشكل ما أضطرَّ البصريين في بعض أبواب التنازع إلى العدول عن

المضمر؛ بتأوُّل معمول مفرد في جميع الأحوال وهو مخالف للفصيح، ولم أقف على التأويل بالحذف ما يُشكل عليه، وإنْ ضعَّف جمهور البصريين حذف الفاعل؛ لأنَّ له ما يبرِّره عند الكوفيين، وهو مفسره المدلول به عليه.

** ** **

المطلب الأوَّل: مسألة إضمار الفاعل قبل الذكر

زعم البصريون أنَّ الفاعل عمدة في الكلام، ويحصل به إسناد الفعل إليه، فلا يجوز حذفه، ولا بدّ من إضمار الفاعل في الفعل الأوَّل عند إهماله؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عن فاعله في الصناعة النحوية(xii)، وردّ الكوفيون بأنَّ حذف الفاعل وإنْ كان عمدة خير من إضماره قبل ذكره؛ لعوده على متأخِّر لفظًا ورتبه، وهو ممتنع، وردّ البصريون بأنَّ حذف العمدة أقبح من إضماره قبل ذكره فقيل ((ما فرَّ إليه أشنع ممَّا فرَّ منه))[xiii]، واستشهد الكسائي على حذف الفاعل من الأوَّل المهمل مطلقًا [xiv] بقول الشاعر:

تعفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رجالٌ فبذَّتْ نبلُهم وكليبُ [xv]

ابتداء فقد اتفق الفريقان على عمل الثاني وهو الفعل (أرادَ) برفع الظاهر (رجالٌ) فاعلًا له؛ لقربه، ولا وجه لعمل الأوَّل وهو الفعل (تَعَفَّقَ) في المتنازع فيه الظاهر؛ لأنَّه والحالة هذه لا يختلفون على إضمار الفاعل في الثاني إذا كان مهملًا؛ لعود الضمير على متأخِّر لفظًا فقط لا رتبةً، وهو جائز في الصناعة النحوية [xvi]، أمَّا وقد تُرِك إضمار الفاعل فيه فقد وجب إعماله في الظاهر المتنازع فيه، ولكنَّهم اختلفوا في إضمار الفاعل في الأوَّل المهمل، فاحتج الكسائي بالبيت شاهدًا على وجوب حذفه فيما تأوَّل البصريون الفاعل بمفرد في الأحوال كلِّها، وقدروه بـ (مَنْ ثَمَّتَ) مع قبحه عندهم؛ لعدم مطابقته للظاهر في الجمع[xvii]، المشكل الذي حدا بالفراء من أئمة نحاة الكوفة وحُذَّاقها إلى زعمه بجواز كون المتنازع فيه معمولًا واحدًا للعاملين المتنازعين المتفقين في الإعراب أي في طلب المرفوع بالفاعلية أو في طلب المنصوب بالمفعولية، وهو مشكل بحد ذاته؛ لانعدام فعلين لفاعل في نفس الوقت في الوجود، ولكن المراد

اتحادهما في العمل كفعل واحد، كما أجاز الإضمار مؤخَّرًا، كلٌّ ذلك لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبةً؛ لامتناعه صناعةً، نحو (قامَ وقعَد زيدٌ هو) في طلب الفاعل، ونحو (أهنْتُ وأكرمْتُ زيدًا إيَّاه) في طلب المفعول به ونحو (ضربَنِي وأكرمْتُ زيدًا هو) إذا اختلف العاملان في الإعراب رفعًا ونصبًا وكان الأوَّل رافعًا.[xviii]

الحقيقة أنَّ تأويل المتنازع فيه وتقديره بمعمول مفرد مشكل هو الآخَر؛ لاستحالة جعل الفعلين المتنازعين عاملًا واحدًا بمعمول واحد[xix]، ولا يصلح بمكان بخلاف الاسمين إذا تعاطفا؛ لإمكان تأويلهما بعامل مفرد، نحو (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ)، فيصلح رفعهما للخبر لتأولهما بمفرد، كما يجوز أنْ يستقلَّ كل من الفعلين المتنازعين برفع زيد، ولا يستقلّ كلّ من الاسمين المتعاطفين برفع الخبر[xx]، ويُقال على شاكلة ذلك بالنسبة لتأخير المضمر بعد مفسِّره الظاهر؛ فإنَّه يُلبس في الجملة؛ بسبب فصله عن فعله الأوَّل بالفعل الثاني ومعموله (المتنازع فيه)، ولا نخرج عن دائرة الإشكال تلك؛ كلّ ذلك بسبب قاعدة تأويل المعمول بالمضمر التي عمل بمضمونها جمهور البصريين.

بهذا التبيان يمكن الحكم للكسائي ومُن تبعه على جمهور البصريين في وجوب حذف الفاعل بحجَّة الشاهد الشعري لولا ما نُقل عنه من أنَّ الفاعل عنده محذوف باطل بل هو ضمير مستتر في الفعل[xxi]، ولا يذهب ذلك بوجاهة رأيه إذا كان المقصود بالمحذوف أنَّه مستتر وجوبًا، ولو صحَّ هذا النقل فالجميع يحتكمون إلى نظرية العامل المقتضي في معموله رفعًا أو نصبًا أو جرًّا بواسطة الحرف، كما في نحو (ضربني وضربْتُ الأخوينِ) على إعمال الثاني في نصب المتنازع فيه مفعولًا به من حيث أنَّ إضمار الفاعل واجب؛ لأنَّه عمدة فهو أهمّ من المفعول به الفضلة، فلا أقلَّ عندهم من تأوُّل الفاعل ولو بمفرد في الأحوال كلها؛ لأنَّ الفضلة لا تفسِّر عمدة، كل هذا بمقتضى العامل والمعمول في حكم الصناعة النحوية قواعدها وأُصولها، وإنْ كان المشهور عن الكسائي وجوب حذف الفاعل والحالة هذه اكتفاءً بدلالة المفسِّر الظاهر عليه عمدةً كان أو فضلةً على حدٍّ سواء.[xxii]

إنَّ مشكلة إضمار الفاعل قبل ذكره قد ألقت بثقلها وخيَّمت بظلالها على كثير من جنبات التنازع وأبوابه المتنوعة بحيث كان لها الأثر البالغ في تحديد مسار الخلاف بين النحاة، فلم يجدوا منفذًا للخلاص من تبعات قيد قواعدها ولزوم حكم مقتضياتها، فلم يستطيعوا فكاكًا منها، بل بنوا عليها بحيث ألزمت جمهور البصريين في كثير من توجهاتهم إلى القدر الذي جعلهم يخرجون ببعض الأبواب من التنازع إلى غيره بحكم تلك الصناعة النحوية الخاص منها بمسألة الإضمار، وسنجد ذلك فيما يلي من مباحث.

لقد برَّر جمهور البصريين إضمار الفاعل قبل الذكر إلى جانب كونه عمدةً بوروده مسموعًا على ما حكاه سيبويه عن العرب (ضربُونِي وضربْتُ قومَكَ)، لكنَّ هذه لغة ضعيفة لنفس السبب [xxiii]، ولا يجدر حمل باب التنازع عليها، ولا أدري كيف زعم بعضهم أنَّها من فصيح كلامهم [xxiv]، ومنه قوله:

جفُونِي ولم أجفُ الأخلاءَ إنَّنِي لغيرِ جميلٍ من خليلَيَّ مُهمِلُ [xxv]

ويمكن تبريره بالضرورة الشعرية؛ إذ يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر، وبررَّه جمهور البصريين بوروده في غير باب التنازع، نحو (رُبَّهُ رجلًا) و(نعمَ رجلًا)[xxvi]، ويمكن تبريره في بابه؛ لغرض إيراد الشيء مجملًا ثُمَّ مفصَّلًا؛ ليكون أوقع في النفس، ولا يجوز حمل التنازع عليه لنفس الغرض؛ لأنَّ هذا باب خاص؛ ولأنَّ هناك العامل واحد والتنازع يتعدد فيه العامل[xxvii]، وأجازه ياسين في حاشيته على القطر، وبرَّره بأنَّ وروده في غير هذا الباب دليل على عدم امتناعه في نفسه؛ فينبغي حمل الباب عليه لنفس الغرض وهو الإجمال ثُمَّ التفصيل.[xxviii]

إنَّ مشكل التأويل هذا قد أثقل باب التنازع في التطبيق، فبعد اضطرار جمهور البصريين تأويل الفاعل في العامل الأوَّل بالمضمر مع امتناعه وتعليله بالعمدة اصطدم تأويلهم بواقع من النصوص التي تأبى الإضمار بسبب عدم مطابقة الفاعل المُضمر للفاعل المُظهر، فاضطروا لتأويل الفاعل بمفرد في الأحوال كلِّها وهو قبيح أيضًا، خاصةً أنَّ الفاعل الظاهر غير مفرد مثنًى كانَ أو جمعًا، نحو (ضربَنِي وضربْتُ

العمرينِ) فقدَّر سيبويه الفاعل هنا بـ (مَن ذُكِرَ) أو (مَن ثَمَّتَ)[xxix]، وكلُّ ذلك من مضارّ التأويل في باب التنازع، ولا يُحمَل عليه القول الفصيح.

** ** **

المطلب الثاني: مسألة إضمار المفعول به في العامل الثاني المهمل

هذه المشكلة هي الأُخرى أخذت الكثير من تفكير جمهور البصريين، فقد شغلهم مقتضى إضمار المفعول به في العامل الثاني المهمل، وذلك المقتضى صحَّة عمل الأوَّل في المتنازع فيه، فلا بدَّ من إضمار المفعول به في عامله الثاني المهمل، وهو شرط عندهم لعمل الأوَّل، وأمَّا حذفه فهو مسوِّغ لمباشرة الثاني عمله في المتنازع فيه لقربه، فإذا ما حضرهم نصّ حُذِف فيه مفعول الثاني المهمل أوعزوا حذفه إلى الضرورة [xxx]، وهذا مشكل قاد إلى خلافهم مع الكوفيين في باب التنازع؛ لأنَّهم يجيزون حذفه مطلقًا؛ كونه فضلة، لدلالة المتنازع عليه؛ كونه عمدةً، ولا يمنع ذلك من مباشرة الأوَّل عمله في المتنازع فيه؛ لقوته في الأثر الإعرابي؛ بسبب سبقه[xxxi]، واستشهدوا كلُّهم جميعًا بقوها: بعُكاظَ يُعشِي الناظرِينَ إذا همُ لمحُوا شُعاعُه[xxxii]

حيث اكتفى الكسائي ومَن تابعه بجواز حذف المفعول من الثاني(لمحُوا)؛ كونه فضلة اكتفاءً بدلالة مفسِّره الظاهر (شُعاعُه) خاصةً أنَّه عمدة رفعه العامل الأوَّل فاعلًا له على المختار عندهم، والعمدة تُفسِّر فضلة محذوفة[xxxiii]، واتخذوا الشاهد حجَّةً، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حذف المفعول به بعد العامل الثاني المهمل ضرورة شعرية وذكره واجب كما في الشاهد المذكور؛ لِأنَّ في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض[xxxiv]، والحقّ أنَّ صحة رواية الشاهد الشعري بوروده مرفوعًا كافية للردّ عليهم.

إنَّ إضمار المفعول في العامل الثاني على تأويل جمهور البصريين ضرورة مُلحِّة ألزمتهم بها قضية العامل المقتضي للعمل في معموله، فكل عامل بحسب هذا المقتضى لا بدّ أن يشتغل في معموله، ولا غنى له عنه بحال من الأحوال، الأمر الذي حدا بهم إلى تسمية باب التنازع بباب الإعمال، فالمسألة عندهم قيد التطبيق فإذا جاء

ما ظاهره عامل محذوف المعمول تأوَّلوا ذلك المحذوف بمضمر قبالة المعمول المظهر، كلّ ذلك تطبيقًا لمقتضى العامل والمعمول، وليس المشكل في مقتضى العامل إذا تعارض مع ظاهر النصوص، وإنَّما في تأويل ذلك المقتضى المحذوف بالضمير واجب الذكر في العامل الثاني، وعلَّلوا بأنَّ في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ويكمن مشكل وجوب إضمار مفعول العامل الثاني لدى جمهور البصريين في معارضته لظاهر النصوص التي تشهد بخلاف ذلك، ولا دليل على زعمهم مع تناقض في دعواهم؛ فهم يحذفون ضمير المفعول من العامل الأوَّل، ويعللون بكونه فضلة يُستغنى عن ذكره بالظاهر؛ هربًا من إضماره قبل الذكر، ولا يحذفونه من الثاني مع كونه فضلة؛ لعوده على متأخِّر لفظًا وهو جائز في الصناعة، والحق أنَّهم يؤولون بما يخدم قواعدهم بحكم نظرية العامل التي تمثلوها أيَّما تمثيل، وخير شاهد على ذلك تأويلهم وتعليلهم لأولوية إعمال الثاني قوله تعالى:((آتُونِي أُفرِغْ عليهِ قِطرًا)) فالذي عليه جمهور البصريين في هذا النصّ القرآني إعمال الثاني؛ لقربه مدعين أنَّه لو كان الأوَّل عاملًا لذُكِر ضمير المفعول به في الثاني ولا يجوز حذفه؛ لأنَّ فيه تهيئة الثاني للعمل، ومن ثَمَّ باشر عمله في الظاهر، ولا دليل عليه [xxxv]، فمقتضى العمل لكلا الفعلين المتنازعين، ولا مانع من إعمال الأوَّل؛ لسبقه وقوته في العمل لذلك السبق، وحُذِف مفعول الثاني؛ لدلالة المذكور عليه على رأي الكوفيين.[xxxvi]

إنَّ تنازع العوامل في معمول متأخِّر قاد إلى تنازع النحاة في هذا الباب، فلا بدّ من عامل في ذلك المعمول الظاهر، ولا بدَّ للعامل الآخّر المهمل من ضمير الظاهر؛ ليكون معموله بحكم وجوب توجه العوامل إلى المتنازع فيه من جهة المعنى، فليس يصحُّ مع وجوب التوجه تأويل محذوف من غير مفسِّر؛ لأن تقدير المحذوف بالنسبة لجمهور البصريين يقود إلى إخراج الكلام من باب التنازع حتى إذا لم يجدوا تطابقًا بين المضمر ومفسِّره من حيث الإفراد والتثنية والجمع أخرجوا التنازع المقتضي للمعمول المضمر من بابه إلى باب آخَر يقتضي محذوفًا، فقدَّروا ذلك المحذوف طبقًا للمعنى المدلول عليه من سياق الكلام ومقتضى المقام أو تبعًا لصنعة تطابق الضمير مع

مفسِّره[xxxvii]، وسنجد كثيرًا من تبعات هذه المشكلة فيما يلي من مباحث بخلاف الكسائي والكوفيين، فإنَّ موقفهم واضح من الإضمار، وميلهم للحذف سهَّل لهم الإبقاء على باب التنازع من غير الخروج عليه؛ لإيمانهم بالمتنازع فيه معمولًا لفظيًا لأحد العاملين بأثر الإعراب ودليلًا مغنيًا عن ذكر معمول الآخَر.[xxxviii]

المبحث الثاني: مشكل الإضمار في بعض أبواب التنازع

إنَّ تأويل معمول العامل المهمل بضمير المعمول الظاهر سواء كان المهمل الأوَّل أو الثاني استسلم لتبعات الإضمار من شرط المطابقة بين المضمر ومفسِّره الظاهر في الإفراد والتذكير وفروعهما، والمطابقة في المعنى بين الضمير المجرور ومفسِّره الضمير المتصل المجرور المتنازع فيه، ومشكل خلو العامل بالضمير من رابطه بالمبتدأ عند تنازع العاملين في المعمول السببي، وخلو العامل المهمل بالضمير من الإثبات عند تنازع العوامل في المعمول الظاهر المحصور فيه بعد إلَّا، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى إخراج ما وقع فيه ذلك من الكلام من باب التنازع؛ لما يُسبِّبه الإضمار من خلل لغوي ومعنوي فاضح وغير ذلك من تبعات تأتي فيما يلي من مطالب، وهكذا أملت عليهم صناعة النحو بشروطها، الخاصة بقواعد التأويل، فلا مناص من التطبيق، وإنْ أدى ذلك إلى العدول عن التنازع إلى غيره من الأبواب.

** ** **

المطلب الأوَّل: في مشكل خلو العامل المهمل من رابطه بالمبتدأ؛ بسبب عمله بضمير السببي المرفوع والمنصوب.

ويُعدّ هذا المشكل من المعوقات التي تحول بين قواعد الإضمار وتطبيقها، فلا مناص لهم من طرح ما وقع فيه ذلك من الكلام من باب التنازع عند بعضهم في السببي المرفوع والمنصوب مطلقًا(xxxix)، ومنعه بعضهم في المرفوع وأجازه في المنصوب(xl) نحو قوله:

قضَى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفَّى غريمَهُ وعزَّةُ ممطُولٌ مُعنًّى غريمُها(xli)

فإنَّ (عزَّة) مبتدأ وعلى فرض كون (مُعنًّى) العامل الثاني رافعًا للمعمول السببي (غريمها) بنيابة الفاعل يكون (ممطُولٌ) العامل الأوَّل المهمل عاملًا بضمير السببي، فعلى وجه التنازع هذا يخلو العامل المهمل من رابطه بالمبتدأ بسبب اشتغاله بضمير السببي، وبهذا السبب أخرجه جمهور البصريين من باب التنازع بمقتضى الصناعة(xlii)، ولم يكتفوا بعود الضمير على السببي المضاف إلى ضمير المبتدأ رابطًا للعامل المهمل بالمبتدأ على حدِّ قوله تعالى:((والذينَ يُتوَفَّونَ منكم ويذرُونَ أزواجًا يتربصْنَ))[البقرة:٢٣٤] أي أزواجًا لهم، فنون الاناث في (يتربَّصْنَ) يفسِّر (أزواجًا لهم)، فهو عائد على جميعه(xliii)، ومثاله في السببي المنصوب نحو (زيدٌ شكرْتُ ومدحْتُ أخاهُ) حيث يخلو الفعل المهمل الأوَّل أو الثاني العامل بضمير السببي المنصوب من رابطه بالمبتدأ على حدّ زعمهم.(xliv)، وهذا الموقف الرافض للتنازع في السببي يمثل رأي المتأخِّرين من أصحاب المتون وشرَّاحها لم يشترطه كثير من النحاة، ولا سيَّما الأوائل فسوَّغوا وجه التنازع فيه.(xlv)

إنَّ مشكل التنازع في السببي عند المتأخِّرين بسبب عدم تفسيره لرابط المبتدأ إنَّما هو مشكل أوجده الإضمار وما تبعه من شرط مطابقته للمتنازع فيه عمومًا، أمَّا الكسائي والكوفيون فهم يكتفون بالمتنازع فيه مفسِّرًا للمعمول المحذوف ورابطًا للعامل المهمل بالمبتدأ على حدٍّ سواء، فلا إشكال عندهم في التنازع على هذا الوجه أصلًا.(xlvi)

** ** **

المطلب الثاني: في مشكل شرط المطابقة بين المضمر ومفسِّره في الإفراد والتذكير وفروعهما

إنَّ من شرط الضمير أن يطابق صاحبه في جميع الأحوال من جهة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهذا بحد ذاته مشكل في باب التنازع عند التطبيق؛ لخصوصية هذا الباب الخاصة التي تنفرد به عن جميع أبواب النحو، فيحصل اللبس تحديدًا عند تنازع فعلين متعديين إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، حيث يتنازعان في

مفعولين الثاني منهما يخالف الثاني من معمولي العامل المهمل في الإفراد، فيمتنع إضماره؛ لعدم المطابقة، ويمتنع الحذف؛ لكونه خبر وعمدة في الأصل، ولذا يلزم إظهاره، فيخرج المفعول الثاني من حدّ التنازع، ويخرج من بابه بحكم الصناعة(xlvii)، وجوَّز الأُشموني التنازع فيه قائلًا: ((وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أنَّ الأصل (أظنُّ ويظنُّني الزيدَينِ أخوينِ)، فتنازع العاملانِ الزيدَينِ؛ فالأوَّل يطلبه مفعولًا والثاني يطلبه فاعلًا، فأعملنا الأوَل، فنصبنا به الاسمَينِ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدَينِ وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، فرأيناه متعذِّرًا؛ لما مرَّ، فعدلنا به إلى الإظهار، وقلنا أخًا، فوافق المخبر عنه، ولم يضرَّه مخالفته لأخوَينِ؛ لأنَّه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسِّره))(xlviii)، وتابعه العُليمي في صحَّة التنازع فيه معلِّلًا؛((إذ طلب العامل للمعمول إنَّما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه وأمَّا صورة لفظه فمرجعها إلى الواقع في نفس الأمر على أنَّ صورة التثنية إنَّما حصلت بعد تسلُّط أظنُّ وإعماله.))(xlix) ولا خلاف في التنازع في المفعول الأوَّل؛ لصحة إضماره في الأوَّل المهمل أو في الثاني المهمل من نحو (أظنُّ ويظنانِي أخًا العمرينِ أخوينِ) عند إهمال الثاني، ومن نحو (يظنانِي وأظنُّ العمرينِ أخوينِ أخًا) عند إهمال الأوَّل.(l)، لكنَّ التنازع قائم في المفعول به الأوَّل حيث أُضمر في الثاني ضمير معمول الأوَّل وأضمر في الأوَّل ضمير معمول الثاني وهو الألف في (يظناني)(li)

وفي تجويز التنازع في التركيب السابق نظر، فما برَّره الأُشموني لوجه التنازع إنَّما هو خروج من باب التنازع أصلًا؛ لمطابقة العامل لمعموله الذي اشتغل به في الإفراد والتثنية على حدّ (أظنُّ الزيدَينِ أخويَينِ) و(يظنُّني الزيدانِ أخًا) أي لهما، وما برَّره العُليمي إنَّما هو خروج مبرَّر من الباب.

واللافت في الأمر أنَّ الكوفيين يُجيزُون حذفه ومن وافقهم من المحقِّقين المتأخرين وهو ابن هشام؛ للتخلص من مشكل إضماره المشروط بمطابقته للظاهر في الإفراد؛ اكتفاءً بدلالة المفسِّر عليه، نحو (أظنُّ ويظناني العمرينِ أخوينِ) عند إهمال الثاني،

ونحو (يظنانِي وأظنُّ العمرينِ أخوينِ) فيقع التنازع عندهم في المفعولين على حدّ سواء.(liii)

إنَّ الفارق بين الفريقين حَدِّية جمهور البصريين في شرط مطابقة الضمير لمفسره الظاهر إزاء مسامحة الكوفيين في شرط المطابقة ما وجدوا إلى ذلك سبيل، رائدهم في ذلك السماع والاستقراء للنصوص والشواهد في باب التنازع إلى جانب ميلهم إلى الاختصار بتأوَّل الحذف لمعمول العامل المهمل والاستغناء عن ذكر ضميره بالمتنازع فيه الظاهر(liiii)، ففتح لهم ذلك كثيرًا من وجوه التنازع وسعةً في الكلام قيَّدتها قواعد البصريين، والحقّ أنَّ شرط المطابقة ليس مشكلًا بحدِّ ذاته، ولكنَّ المشكل حيث يحول ذلك الشرط وطريقة فهمه من قبل جمهوره دون احتساب وجوه التنازع، والمسامحة والتوسع في وجوه الكلام ليس عيبًا في قواعد العربية بل هو قوة ورصانة فيها أدرك مغزاها وفائدتها النحاة الكوفيون، وهذا يُحسب لهم إزاء النحاة البصريين، ولذا قيل عن مذهبهم حيث يحذفون المفعول الثاني في باب كان وظنَّ وعلم، نحو (كنْتُ وكانَ زيدٌ قائمًا) و(كنْتُ وكانَ الزيدانِ قائمَينِ) و(ظنَّنِي وظننْتُ زيدًا قائمًا) و(ظنَّنِي وظننْتُ الزيدَينِ قائمَينِ) بأنَّه أحسن المذاهب؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر مقدَّمًا ومن الفصل مؤخَّرًا.(liv) ولا يضرُّ مذهبهم ما نُقِل عنهم من أنَّ الحذف ((شرطه أنْ يكون المحذوف مثل المثبت إفرادًا وتذكيرًا وفروعهما فإنْ لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو (علمَنِي وعلمْتُ الزيدَينِ قائمَينِ) فلا بدَّ من أنْ يقول إيَّاه، متقدِّمًا أو متأخِّرًا.))(lv) فإنَّ النقل الأوَّل هو المشهور عنهم.

** ** **

المطلب الثالث: في مشكل شرط المطابقة بين المضمر المجرور ومفسِّره الضمير المتصل المجرور المتنازع فيه

تقدَّم أنَّ جميع النحاة يقصدون بالفضلة ما وقع عليه فعل الفاعل مباشرة وهو المفعول به أو ما تعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجرّ (lvi)، وقد تقدَّم أن النحاة كلَّهم جميعًا مُتَّفِقُونَ على وجوب حذف ضمير المفعول به من العامل الأوَّل المهمل؛ لكونه

فضلة يمكن الاستغناء عنه، أمَّا ما يتعدَّى إليه الفعل بواسطة الحرف فقد اشترط جمهور البصريين لحذفه من العامل المهمل الأوَّل أو الثاني؛ لكونه فضلة أنْ يكون مطابقًا لمفسِّره بنفس الحرف؛ لِئلا يحصل لبس في المعنى، فنحو (وثقْتُ وتقويْتُ بكَ) يجب حذف الفضلة من الأوَّل؛ لأمن اللبس في فهم المعنى؛ لأنَّ المتبادر من السامع أنَّ الفعلين متحدان في طلب الضمير المجرور بالحرف نفسه بدلالة قرينة السياق إذ الثقة بك تقوِّ بك حتمًا ولا تناقض وفق رأي الباحث،، وإنْ لم يطابقه في ذلك وجب ذكر الفضلة عند جمهور البصريين بعد المهمل الأوَّل أو الثاني، نحو (استعنْتُ بهِ واستعانَ عليَّ زيدٌ) وعلَّلوا ذلك بأنَّه عند حذف الفضلة ((لا يُعلَم هل المحذوف مستعان به أو عليه))[lvii] والحقيقة أنَّ الفصيح لا يجهل المعنى الذي يُريده، فهو يحذف الفضلة المجرورة إذا فُسِّرت بالمتنازع عليها، ويذكرها إذا خالفتها، ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل يُعدُّ هذا السياق بابَ تنازع أو خارجًا منه ؟

يرى الباحث أنَّ هذا النحو من الكلام خارج من باب التنازع أصلًا؛ لاشتغال وعمل كلٍّ من الفعلين بمعموله الظاهر، والمعلوم أنَّ المتبادر على المعنى الصحيح والقول الفصيح هو المحمول عليه وهو رأي الكوفيين، فلا يحصل لبس أصلًا؛ لأنَّهم ينظرون في الحذف إلى المذكور، وهو كفيل بإزالة اللبس[lviii]، فوجوب حذف الفضلة المجرورة بالحرف غير مشروط عندهم في هذا الباب من التنازع؛ لانعدام حصول اللبس من الحذف أصلًا بدلالة المفسِّر المذكور، أمَّا عند اختلاف الفعلين في طلب المجرور بالحرف فخارج من التنازع؛ لأنَّ كلّ عامل يشتغل بمعموله حينئذٍ، ولا يستغني عنه، فلا تنازع بين العاملين وفق رأي الباحث.

** ** **

المطلب الرابع: في مشكل خلو العامل الأوَّل بضمير المحصور فيه بـ(إلَّا) من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي

لم يوافق جمهور البصريين على وجود تنازع في الاستثناء المفرَّغ؛ لأنَّ التأويل للعامل الأوَّل المهمل بالمعمول المضمر قبل إلَّا الحاصرة والناقضة للنفي يؤدي إلى

انعكاس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي قبل نقضه بـ (إلَّا)، بينما يكون العامل الآخَر المُعمَل محصورًا في المتنازع فيه الظاهر، فيقع التناقض في المعنى بين نفي المهمل واثبات المعمل على وجه الحصر، الأمر الذي دعا جمهور البصريين فيما ظاهره تنازع في الاستثناء المفرَّغ إلى التأويل بالحذف، أي تأويل معمول محذوف للفعل، تقديره (أحد) لدلالة المذكور في المعنى، فيخرجونه من باب التنازع(lix)، من نحو قوله:

ما صابَ قلبِي وأضنَاهُ وتيَّمَهُ إلَّا كواعبُ مِن ذُهْلِ بنِ شيبَانَا (lx)

حيث تأوَّل ابن مالك وفاقًا لمذهب البصريين للفعل (صابَ) فاعلًا محذوفًا، تقديره (أحدٌ)(lxi)، وسوَّغ حذفه وجوده معنًى باعتبار المذكور، وضعَّفه العُليمي(lxii)، وانتقده الصبَّان بقوله ((وفيه ما فيه فتأمَّل)) (lxiii)، أي بسبب حذف الفاعل العمدة في الكلام وهو إقرار باحتسابه التنازع في هذا الباب، وتأويل ابن مالك مبرَّر للتخلُّص من تبعات ما ظاهره جواز التنازع فيه كالبيت المتقدِّم، وهو خلاف من عدَّه من التنازع على نيَّة تأخير الضمير عن الفاعل المحصور فيه؛ لكونه عمدةً لا يجوز حذفه (lxiv)، إلى جانب الكسائي والكوفيين الذين يحذفون الفاعل قبل ذكره أصلًا(lxv)، وبخلاف الرضي الذي يجيز التنازع فيه في المنصوب؛ كونه فضلة يجوز حذفها ولجواز الإضمار؛ لعوده على متقدِّم في اللفظ (lxvi)، وثمة فرق بين التوجهات الثلاث على نحو ما يلي:

١. إنَّ تأوَّل جمهور البصريين للحذف فيه خروج من ظاهر النصوص إلى تأوُّلٍ لا حاجة إليه؛ لأنَّه يلابس بين الاستثناء المفرَّغ مع ظاهر التنازع وبين الاستثناء التام بتأوَّل مستثنًى منه محذوف على غير التنازع، وهو مستبعد؛ لأنَّ فيه تناقضًا في المعنى والأُسلوب رُبَّما لم ينتبهُوا أو يلتفتُوا إليه أصلًا.

٢. إنَّ البعض الآخر؛ إذ يجيزون التنازع في البيت المذكور لا يعدون الإضمار مانعًا بل ينظرون في تنازع العوامل إلى المحصور فيه؛ لكونه متأخِّرًا، وهذا أصل التنازع بين العوامل، حيث يؤخِّرُون الإضمار بعد المتنازع فيه، فيحصل تطابق المعنى بلا تناقض.

٣. أمَّا الكسائي ومن تبعة من الكوفيين فإنَّهم يحذفون الفاعل قبل ذكره؛ اعتمادًا على المحصور فيه؛ لدلالته على الفاعل المحذوف، وهذا موقفهم الثابت من التنازع بين العوامل.

** ** **

المطلب الخامس: في مشكل امتناع الإضمار أصلًا في متنازعين أحدهما حرف والآخَر فعل جامد

اشترط جمهور البصريين في العوامل المتنازعة أنْ تكونَ متصرفة أو مشبهة للمتصرفة؛ لعدم صحة الإضمار في الحرف والفعل الجامد بزعمهم (lxvii)، وكأنَّ التنازع عندهم محض تأويل بالمضمر تبعًا لمقتضى العامل المتصرف في معموله في الغالب، ومن نحو ذلك (لعلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرجَ) فإنَّهم يمنعون التنازع فيه وإنْ احتمل التنازع على إعمال الثاني فقط؛ إذ يجب أنْ يكونَ خبر عسى من أنْ والفعل المضارع مع استلزام حذف معمولَيه بقرينة المعمولَينِ الظاهرينِ من غير إضمار، ولم يُقرُّوا هذا أصلًا(lxviii)، ((وقالوا لو أُعمل الأوَّل لقيل لعلَّ وعسى زيدًا خارجٌ، وليسَ بواضح؛ إذ لا يُقال (عسى زيدٌ خارجًا) وهذا يستلزم أيضًا حذف منصوب عسى))(lxix)

الظاهر أنَّ جمهور البصريين يستشكلون التنازع هنا من جهتين: الأُولى عدم صحة الإضمار فيهما؛ لأنَّ المتنازع فيه مفرد ومصدر مؤوَّل من أنْ والفعل المضارع ما فوَّت فرصة التأويل بالمضمر، والثانية مشكلة نحوية بحتة تتعلق باختلاف خبر لعلَّ وخبر عسى؛ فالأوَّل خبره مفرد مرفوع، والثاني خبره مصدر مؤوَّل من أنْ والفعل المضارع، والحقّ أنَّ خبر لعلَّ الغالب فيه أنْ يكون مفردًا مرفوعًا ولا يمتنع أنْ يكونَ مصدرًا مؤوَّلًا من أنْ والفعل المضارع، وعليه لا إشكال في تنازعهما على إعمال الأوَّل أيضًا بنحو (لعلَّ وعسى زيدًا أنْ يخرجَ)(lxx)، ويبدو أنْهم نظروا للأغلب وتركوا الأقل فيما كان التنازع فيه ظاهرًا. وحدَّد بعض المتأخرين المنع فيما إذا تقدَّم الجامد وعمل في الظاهر، فلا يُفصَل بينه وبين معموله عندئذٍ؛ بسبب ضعفه، ولا مانع من التنازع فيما إذا تأخَّر، نحو (أعجبَنِي وليسْتُ مثلَ زيدٍ) بالرفع والنصب، سواء أعملتَ الأوّل أم الثاني.(lxxi)

وانفرد المبرِّد عن جمهوره البصري بصحة التنازع في فعلَي التعجب القياسيين (ما أَفعَلَهُ) و (أَفعِلْ بهِ)(lxxii)، وإنْ لم يغادر فكرة المضمر المتأوَّل في المدرسة البصرية، ولكنَّ المهمَّ تحرُّره من القيد الذي يمنع التنازع بين الجامدين لفوات فرصة الإضمار على حدّ زعمهم، فأثبت التنازع في نحو (ما أحسنَ وأجملَ زيدًا) على إعمال الثاني وحذف المفعول من الأوَّل؛ لكونه فضلة، ونحو (أحسِنْ به وأجمل بعمرٍو) على إعمال الثاني أيضًا وأضمر في الأوَّل؛ لكونه عمدةَ وفاعلًا في الأصل، وحذفه غيرهم؛ لكونه فضلةً في الظاهر من غير النظر إلى الأصل.(lxxiii)

وبرَّرُوا عمل الأوَّل وفصله عن معموله بالجامد الثاني، نحو (ما أحسنَ وأجملَه زيدًا) و(أحسِنْ وأجمِلْ به بعمرٍو) ((لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان))(lxxiv) أي لاتفاق العامليَنِ في طلب المتنازع فيه بالمفعولية معنًى، وهو أحد شروط التنازع، وفيما قدَّمنا تبيان لصنعة التنازع أو ما يسمُّونه بالإعمال بمقتضى العامل والمعمول التي حدَّدت توجهات النحويين كلّ وفق رأيه وفهمه لهذا المقتضى.

المبحث الثالث: في مشكل التأويل فيما أجازه بعض النحاة من وجوه التنازع

إنَّ صنعة الإعراب وما يقتضيه العامل في معموله من رفع ونصب وجر بالحرف قد ألقت بأحكامها في باب التنازع أو باب الإعمال فيما تقدَّم من مطالب، ولم يقف هذا التأثير عند هذا الحدّ، فقد امتدت فكرة مقتضى العامل تلك إلى آراء بعض النحاة، فأجازوا وجوه التنازع فيما ورد من كلام محتمل لغيره، متخذين التأويل بالمضمر طريقًا لجواز التنازع فيها وفق رأيّ وفهم كلٍّ منهم، فكان لزامًا على الباحث دراستها وشرحها وتحليلها؛ لخدمة غرض البحث، فيما يلي من مطالب:

** ** **

المطلب الأوَل: في إجازة التنازع في بعض النصوص بحكم التأويل مع المسامحة

فمن ذلك قوله تعالى: ((وأَنَّهُ كانَ يقولُ سفيهُنا على اللهِ شططًا))[الجن/٤] فالجمهور على عدم التنازع فيه؛ لأنَّ شرطه عندهم وجوب توجه العاملين إلى المتنازع

فيه معنًى، ولم يشترط كثيرون ذلك وبنو وجه التنازع في هذا النصّ وأمثاله على احتمال توجه العاملين إلى المتنازع فيه من جهة المعنى، فيكفل الاحتمال وجه التنازع بمسامحة، أي ويبقى وجه الاحتمال الآخَر قائمًا بأنْ تكون (كانَ) عاملة في ضمير الشأن ولم تتوجه إلى (سفيهُنا) في المعنى والعمل(lxxv) ومثلها في احتمال ضمير الشأن والتنازع (ليسَ) و(كادَ)، نحو (ليسَ يضيعُ العالمُ) ونحو (كادَ يقومُ زيدٌ)(lxxvi)

وعلى كل حال يبدو أنَّ إجازة هؤلاء النحاة التنازع في النصّ القرآني قد وقع تحت تأثير التأويل تأويل المعمول المضمر للعامل المهمل الأوَّل أو الثاني، فلا مانع من عمل أحدهما في المتنازع فيه؛ لإمكان تأوُّل معمول المهمل بضمير مستتر في الفعلين، خاصةً أنَّ شرط هؤلاء النحاة لعمل الأوَّل في الثاني على المسامحة؛ لأنَّ (كانَ) لا تعمل في (يقولُ) مباشرةً؛ لكونها فعلًا، وإنَّما تعمل في محلّ الجملة الفعلية المؤوَّلة باسم مفرد تقديره (قائلًا)(lxxvii)؛ وكذلك ليسَ وكادَ، الأمر الذي أقنع الباحث أنَّ التأويل هو الذي أوحى لهؤلاء النحاة وجه التنازع على حساب الاحتمال الآخَر.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ((وأنَّهم ظنُّوا كما ظننْتُم أنْ لن يبعثَ اللهُ أحدًا))[الجن/٧] فإنَّ (ظنَّ) الأُولى لا تعمل إلَّا في محلِّ المصدر المؤوَّل تقديره (ظنُّوا ظنَّكم) أو على تقدير (ظنُّوا ظنًّا كظنِّكم) فيكون المصدر المؤوَّل في محل الصفة، وعلى هذا التقدير والتأويل جاز التنازع في (أنْ لن يبعثَ اللهُ أحدًا) على عمل الثاني وتأويل معمول الثاني بمحذوف وجوبًا بدلالة المتنازع فيه تقديره (إيَّاه) أو بمفرد تقديره (ما ذُكِرَ).

** ** **

المطلب الثاني: في إجازة التنازع فيما وجهه الزيادة على معنى التوكيد اللفظي بأثر التأويل بالمُضمَر

وذلك نحو (أتاكَ أتاكَ اللاحقُونَ) قول الشاعر:

فأينَ إلى أينَ النجاةُ بِبغلتِي أتاكَ أتاكَ اللاحقُونَ احبسِ احبسِ(lxxviii)

فقد قال المرادي ((ويحتمل قوله:(أتاكَ أتاكَ) أنْ يكون من التنازع، ويكون قد أضمر مفردًا كما حكى سيبويه (ضربَنِي وضربْتُ قومَكَ) بالنصب، أي ضربَنِي مَن ثَمَّتَ)) (lxxix)

الذي يبدو فيما ذُكِرَ أنَّ شُرَّاح المتون قد وقعوا تحت طاولة ما نقلوه عن الأوائل من تأوُّلهم معمول العامل الأوَّل المهمل بمضمر مفرد بدليل أنَّه لم يكترث لشرط العطف بين العاملين المتنازعين(lxxx)، واللافت أنَّ الاحتمال يضعف غيره من الوجوه، أعني به التوكيد اللفظي، فـ (أتاك) الثانية بمنزلة حرف زائد لا فاعل له، والمعوَّل عليه في هذا الباب التوكيد اللفظي؛ لأنَّ فائدته توكيد الكلام بخلاف التنازع المختلف عليه في أصل بابه.

ومن نحو ذلك ما أجاز التنازع فيه أبو علي الفارسي وتابعه ابن أبي الربيع، وذلك قول الشاعر:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَن بهِ وهيهاتَ خِلٌّ بِالعقيقِ نواصلُهْ (lxxxi)

قال: ((ارتفع (العقيقُ) بهيهات الثانية وأضمرت في الأُولى أو بالأُولى وأضمرت في الثانية))(lxxxii)، وهو صريح في تمثل أبي علي الفارسي وجهي التنازع بأثر التأويل بالمضمر في أحد العاملين وهو من النحاة الأوائل بدليل انعدام الرابط بين العاملين المتنازعين وتماثلهما في اللفظ مع الاحتمال الأقوى أنْ تكونَ الثانية زائدة على معنى التوكيد اللفظي حتى تابعه ابن أبي الربيع السبتي في جواز التنازع فيه بقوله ((وهيهات الثانية توكيد للأُولى والعقيقُ فاعل بهيهات الثانية وفي الأُولى ضمير يفسِّره الثاني وهو من باب الإعمال، ويُمكن أنْ يقال إنَّ العقيقُ فاعل بهيهات الأُولى وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل؛ لأنَّها لم يُوتَ بها إلَّا لتأكيد الأوَّل وإثباته؛ فالأوَّل هو المقصود))(lxxxiii)، وفي هذا دلالة واضحة على أثر المقتضى للعامل والمعمول في تأويل النحاة قديمًا ومؤخَّرًا.

ومن نحوهما (قامَ قامَ زيدٌ) فقد أجاز ابن أبي الربيع التنازع فيه بأثر التأويل ((أنْ يكونَ زيدٌ فاعلًا بالثاني وأضمر في الأوَّل وأنْ يكونَ فاعلًا بالأوَّل والثاني توكيد لا

فاعل له))(lxxxiv) فقد أنزل المجوِّز التنازع بمنزلة التوكيد وفي هذا إضعاف لباب التوكيد في وجوه الكلام، بل ((أجاز المصنف فيه أنْ يُنسَبَ العمل لهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى فكأنَّ العامل واحد))(lxxxv) واللافت أنَّ قوله شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى انطباق للتوكيد اللفظي، فلك أنْ تلحظ إلى أينَ ذهب النحاة في تأويلهم وفق مقتضى العامل والمعمول.

** ** **

المطلب الثالث: في إجازة وجه التنازع بأثر تأويل الرابط بالحال المقيِّدة

وذلك في قول امرئ القيس:

ولو أنَّما أسعَى لِأَدنَى معيشةٍ كفانِي ولم أَطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ(lxxxvi)

يرى جمهور البصريين انعدام وجه التنازع في البيت لفساده معنًى؛ إذ المعنى المراد تحديدًا (لو أنَّما أسعى لِأدنَى معيشةٍ كفانِي قليلٌ مِنَ المالِ ولم أَطلبِ المُلكَ) حيث أوَّلوا معمولًا محذوفًا تقديره (المُلكَ) فلا وجه للتنازع عندهم؛ لفساد المعنى المراد أنفًا، وهو الصحيح، ويُحسب لجمهور البصريين(lxxxvii)، وقد علَّل بعض البصريين فساد معنى وجه التنازع نحويًا بأنَّ لو تنفي الجواب ومعطوفه المنفي ونفي النفي إثبات للمعطوف؛ فيفسد معنى التنازع بتناقضه على نحو (لم يكفني القليل وطلبته) وهذا محال فاسد (lxxxviii)، ولا يجوز جعل الواو استئنافية للتخلص من فساده كما زعم بعض النحاة لفوات الرابط عندئذٍ (lxxxix)، لكن المنقول عن الكوفيين وأبي علي الفارسي جواز التنازع على عمل الأوَّل ووجه بعض أصحاب المتون المتأخرين جوازه بتأويل واو الحال المقيِّدة لصاحبها فيحصل الرابط بلا تناقض في المعنى، ويصح وجه التنازع حينئذٍ مع ما فيه(xc)، فإنَّ الصناعة هنا قد تدخلت في رسم خط الجواز صناعيًا ولو على حساب المعنى، بناءً على أنَّ لو تنفي الجواب المقيَّد بالحال في الغالب فلا يخلو توجيهه من ضعف بيِّن على نحو تمثيله (لو دعوْتُهُ أجابَنِي غيرَ متوانٍ) نعم إنَّ لو نفت الدعوة والإجابة معًا ولم تنفِ الحال المقيِّدة في هذا التمثيل على قلته، ولكنَّ كفاية

أدنى معيشة مقيَّدة بطلب المال، فيحصل التناقض هنا في المعنى لا في الصناعة.(xci)

يتبيَّن لنا بعدَ هذا الإيضاح سلامة تأويل جمهور البصريين معمولًا محذوفًا؛ رعاية لسلامة المعنى، وهو تأويل ينأى بهم عن الانتقاد، وهو من القوة بمكان لا يمكن نقده، فيكون التأويل هنا رِدءًا من خطأ الفهم وعونًا على سلامة الفهم ورديفًا لانطباق النصّ الفصيح على الأصل الصحيح من قواعد النحو العربي، وبالمقابل فإنَّ حمل البيت على معنى التنازع اسفاف بالمعنى الصحيح والفصيح الذي ألبسه لغته الشاعر، وإن كان البيت لا يسلم من خطأٍ في اللفظ، جائز بحكم الضرورة الشعرية بحصول العطف قبل استكمال المعطوف عليه(xcii) بنحو: (كفانِي ولم أطلبِ المُلكَ قليلٌ مِنَ المالِ) والنسق الفصيح في النثر (كفانِي القليل من المال ولم أطلبِ المُلكَ).

** ** **

المطلب الرابع: في إجازة وجه التنازع في المتقدِّم والمتوسط بأثر التأويل بالمضمر

وذلك فيما إذا تقدَّم المتنازع فيه على العاملَينِ المتنازعين، نحو (زيدًا شكرْتُ وأكرمْتُ) والذي أجاز التنازع فيهما المحقق الرضي(xciii) وهو وجه من أوجه تأثُّر المتأخرين بتأويل جمهور البصريين في باب التنازع فقد رأى المحقق الرضي في النحو المذكور بين القوسين إمكان إعمال الأوَّل لقربه كما أعمل جمهور البصريين الثاني لقربه وحمله على التنازع وأضمر المفعول في المهمل الثاني أو الأوَّل لعود الضمير على متقدِّم لفظًا، وبهذا التوجيه جاز التنازع عنده(xciv)، لكنَّ الجمهور يمنعون التنازع فيه بحكم صناعة الإعراب القاضية بطلب العامل لمعموله مباشرةً إذا تقدَّم عليه؛ لغرض الاهتمام بالمعمول المتقدِّم وهو المفعول به، ويشتغل الثاني بالضمير المحذوف؛ لكونه فضلة.(xcv)

ويظهر رجحان رأي الجمهور بالغرض الذي من أجله حصل التقديم، وذلك الغرض هو الاهتمام(xcvi)، فما عسى أنْ يكون وجه التنازع في المتقدِّم على العاملين عند الرضي؛ إذ التنازع بمقتضى الصناعة أنْ يتقدَّم عاملان أو أكثر على معمول متأخِّر

يقتضيان فيه معنًى إعرابيًا، وهو الرفع على الفاعلية والنيابة عنها أو النصب على المفعولية لفظًا أو بواسطة حرف الجرِّ، ولكنَّ الغرض من التنازع هو إظهار الاهتمام بمعنى الفاعلية أو معنى المفعولية بحسب عمل أحد المتنازعين، وهذا الغرض لا يظهر إلَّا بأثر الإعراب في المتنازع فيه رفعًا و نصبًا وجرًّا بالحرف.

لكن للباحث أنْ يوجه التنازع عند الرضي بأنَّ التقديم من أصل تأخير، فبه فقط يمكن حصول التنازع في فكر المحقق الرضي على إعمال الأوَّل أو الثاني على السواء، وبخلافه لا يمكن حمله على التنازع بحال؛ لما تقدَّم في أعلاه من مانع التنازع، وعلى هذا الوجه هل يمكن حصول الغرض من التنازع، وهو الاهتمام بالمتنازع فيه على وجه التقديم لفظًا بنفس التمكن من حصوله متأخِّرًا ولو تصورًا، فالجواب نعم يمكن التنازع بهذا الوجه؛ لزوال المانع المذكور وهو امتناع تقديم ما في حيِّز حرف العطف عليه لفظًا؛ لوقوعه في حيِّزه معنًى في التصور، فهو بحكم المتأخِّر في اللفظ، كما أنَّ العاملين متفقان في طلب المنصوب على المفعولية فلا يتعيَّن عمل أحدهما اتفاقًا ما ساعد على أمكان حصوله تحقيقًا عند الرضي ومَن تابعه، وإنْ كان الباحث يستبعده؛ لاستقلال غرضَي التنازع والتقديم، كلٌّ في بابه الخاص بغرضه.

وأجاز أبو علي الفارسي التنازع في المتوسط بين العاملين(xcvii)، وكأنَّه أدرك فوات الغرض المراد من التنازع كما بيناه بتقديم المعمول على العاملين، فجعله متوسطًا، نحو (شكرْتُ زيدًا وأكرمْتُ) ولا يبدو للتنازع وجه، وذلك بعمل الأوَّل بمعموله الذي يليه وعمل الثاني بالضمير المحذوف، ولا وجه لعمله بالمتقدِّم؛ لفصله بحرف العطف الذي لا يتقدَّم ما في حيِّزه عليه، فما وجه التنازع هنا ؟ وما غرضه ؟

يرى الباحث أنَّ ما حمل الفارسي والرضي والمرادي(xcviii) الذي وافقهما على زعم التنازع في الصورتين السابقتين ما هو إلَّا أثر الصناعة النحوية ومقتضى العامل والمعمول وكأنَّهما لا يريان للتنازع إلَّا وجهًا واحدًا هو باب الإعمال بغض النظر عن أوجه التنازع وأغراضها البلاغية التي قرَّرها البيانيون.

** ** **

المطلب الخامس: في إجازة التنازع في الحال بتأويل الحذف على شرط المفسِّر

والذي أجازه ابن معطي، نحو (زرْني أزرْكَ راغبًا) على إعمال الثاني بالحال الظاهرة وحذف الحال من الأوَّل المهمل؛ كونها فضلة واجب حذفها على شريطة التفسير بالحال الظاهرة ، ونحو (زرْني أزرْكَ في هذه الحالِ راغبًا) على إعمال الأوَّل، فأوَّل الحال المتنازع فيها للثاني المهمل بـ (في هذه الحالِ)(xcix)، لكن يشكل عليه أنَّه بمنزلة تكرار لفظ الحال، فيخرجه من التنازع عند جمهور النحاة الذين يمنعون التنازع في الحال أصلًا؛ لانعدام إضمارها؛ لكونها واجبة التنكير(c)، وينبغي صحَّة التنازع في الحال عند الكوفيين الذين يحذفون الفضلة من الأوَّل والثاني على السواء، ولكن لم يُنقل عنهم التنازع فيها.

المبحث الرابع: في مشكل خلو الدرس النحوي في باب التنازع من أهداف دلالية جمالية

لقد كان اختلاف نحاة جمهور البصريين والكوفيين في اختيار العامل في المتنازع فيه الظاهر نظريًا قيد الجدل؛ فقد توافرت النصوص في عمل الثاني أو الأوَّل في المتنازع فيه الظاهر على حدٍّ سواء، لكنَّ المشكل في خلو اختياراتهم تلك من دلالات معنوية جمالية تطرق لبيان بعض منها أهل المعاني بعجالة لا تفي بالغرض.

إنَّ أصل المشكل هو في درس باب التنازع نحويًا بأثر الصناعة الإعرابية التي تقتضى عاملًا يبحث عن معموله يطلبه حثيثًا لا يستغني عنه من دون تتبع للأثر المعنوي المدلول عليه بها، ولو كان درسهم نحويًا ودلاليًا معًا لوجَّههم جميعًا إلى معرفة أي العاملين أحق بالعمل في الظاهر، فأغنى البصريين عن تمسكهم باختيار الثاني والكوفيين عن تمسكهم باختيار الأوَّل، وأغنَونا جميعًا عن اتفاقهما ابتداءً على جواز عمل أحدهما من دون تحديد ليكون الفاصل في تحديد أيهما العامل هو قوة المعنى المدلول عليه والمصاحب له في عمله؛ ولذا فقد كان من أولويات أهداف هذا البحث بيان تلك الدلالات المعنوية في عدَّة مطالب، هي:

** ** **

المطلب الأوَّل: فيما إذا اتفق العاملان المتنازعان في طلب الفاعل؛ وذلك على النحو التالي: ١. إذا كان الفاعل المتنازع فيه مفردًا، كقوله:

تعفَّقَ بالأرطى لها وأرادَها رِجالٌ فبذَّتْ نبلُهم وكليبُ

ففي هذا الشاهد بيان دلالي بأنَّ الفاعل المذكور هو المخصوص بالفعلين المتقدمين في الحقيقة لا يشاركه غيره فيهما، بمعنى: كانَ من رجال هناك تعفُّق وإرادةٌ، ومثاله (بكى ونامَ الطفلُ) بمعنى:كانَ من الطفلِ بكاءٌ ونومٌ، وهذا المعنى الدلالي أقرب إلى مذهب الكسائي والكوفيين القائلين بحذف الفاعل من الفعل الأوَّل من دون الإضمار له، وهو الأقرب إلى الصواب؛ لورود السماع بهذا التركيب والسياق.

٢. إذا كان الفاعل غير مفرد مثنًى أو جمعًا، نحو (يُحسنانِ ويُسيءُ ابناكَ) و(يُحسنُونَ ويُسيءُ أبناؤُكَ) على مذهب جمهور البصريين ففي هذا المثال بيان دلالي بأنَّ الفاعل المذكور هو المقصود بأنَّ فعل الإساءة منه أظهر بظهوره، ونحو (يُحسنُ ويُسيءُ ابناكَ) و(يُحسنُ ويُسيءُ أبناؤُكَ) على مذهب جمهور الكوفيين، ففي هذا السياق الكوفي بيان دلالي بأنَّ الفاعل المذكور هو المقصود بالفعلين ولا يشاركه غيره فيهما بمعنى: كان من ابنيك إحسان وإساءة، وهو الأقرب إلى الصواب؛ لسماع هذا السياق.

** ** **

المطلب الثاني: فيما إذا اختلف العاملان المتقدمان في طلب الفاعل والمفعول به؛ وذلك على النحو التالي:

١. إذا كان الفاعل مذكورًا؛ للعناية والاهتمام به، والمفعول به محذوف، كقول عاتكة بنت عبد المطَّلب:

بِعُكاظَ يُعشِي الناظرِينَ إذا هُمُ لمحُوا شُعاعُه

ففي هذا الشاهد بيان دلالي بأنَّ فعل الإعشاء وفاعله المذكور أشدّ أثرًا على عيون الناظرين من لمحها الشعاع.

٢. إذا كان المفعول به مذكورًا؛ للعناية والاهتمام به، والفاعل محذوف أو مضمر، كقوله:

وكُمتًا مُدمَّاةً كأنَّ مُتونَها جرى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مُذْهَبِ

ففي هذا الشاهد بيان دلالي بأنَّ ذكر المفعول به أهمّ من ذكر الفاعل؛ لجعله شعارًا للخيل المدمَّاة في الحروب

** ** **

المطلب الثالث: فيما إذا اتفق العاملان المتقدمان في طلب المفعول به سواء كان مفعولًا منصوبًا لفظًا أو محلًّا بواسطة الحرف؛ وذلك على النحو التالي:

١. قال تعالى: ((آتونِي أُفرِغْ عليهِ قِطرًا)) في النصّ القرآني بيان بأنَّ ذكر المفعول به مهم بالنسبة للثاني عند البصريين؛ لقربه وللأوَّل بالنسبة للكوفيين؛ لسبقه وأولويته بقرينة كونه طلبًا عاملًا والثاني جوابه ومعموله، وعندي أنَّه مقصود بالنسبة للفعلين لذاته؛ لتعاقبهما عليه يطلبانه لا يبغيان به غيره؛ لأهميته.

٢. قال تعالى:((هاؤمِ اقرأوا كتابيَه)) في النصّ القرآني بيان بأنَّ ذكر المفعول به مهم بالنسبة للفعل عند جمهور البصريين؛ لقربه منه، وبالنسبة لاسم الفعل عند الكوفيين؛ لسبقه، وعندي أنَّه مقصودهما لذاته؛ لتعاقبهما عليه يطلبانه لا يطلبان غيره؛ لأهميته.

٣. قال الشاعر: قد طلبنا فلم نجدْ لك في الـ سؤددِ والمجدِ والمكارمِ مِثلا [ci]

ذهب أهل المعاني إلى اختيار عمل الثاني وفاقًا لجمهور البصريين، لأنَّ فيه مدح للشخص إذ ينفي وجود المِثل، ولو عمل الأوَّل لدلَّ على وجود تلك المثلية [cii]، وهذا الموقف يُعدُّ تطوُّرًا في درس باب التنازع دلاليًا، على أنَّ لي فيه رأي آخَر وهو أنَّ ورود المفعول في آخر البيت مقصود للدلالة على أنَّ طلبه بعيد المنال وليس نفيه وجهًا أبلغ من طلبه وبُعد مناله، وألمح إلى ذلك بعده في نائي البيت عن فعل النفي وفعل الإثبات، وهذا رأي للباحث خاص به لم يذكره أحد سبقه.

٤. نحو (استعنْتُ واستعانَ بيَ الصديقُ) في المثال بيان بأنَّ ذكر المفعول به للفعل الثاني بواسطة الحرف أهمّ من المحذوف من الفعل الأوَّل، وفيه مدح للمتكلِّم نفسه

لظهور استعانة الصديق به بذكر المفعول المحلي المجرور بالحرف وهو (بي) وحذفه من الأوَّل.

** ** **

المطلب الرابع: فيما إذا كان المفعولان المذكورين؛ للعناية والاهتمام أصلهما مبتدأ و خبر في باب ظنَّ وعلِمَ وأعلَمَ

١. فعلى مذهب جمهور البصريين، وذلك نحو(ظنَّنِي وظننْتُ زيدًا أخًا إيَّاه) و(علمَني وعلمْتُ زيدًا أخًا إيَّاه) و(أعلمَنِي وأعلمْتُ عليًا زيدًا أخًا إيَّاه إيَّاه) على إعمال الثاني، ونحو(ظننْتُ وظنَّنِي إيَّاه زيدًا أخًا) و(علمْتُ وعلمَنِي إيَّاه زيدًا أخًا) و(أعلمْتُ وأعلمَنِي إيَّاه إيَّاه عليًا زيدًا أخًا) على إعمال الأوَّل، ففي هذه الأمثلة بيان بأهمية ذكر المفعولين ظاهرين لا مضمرين؛ لغرض العناية والاهتمام لا غير ذلك، وهكذا تكون العناية والاهتمام حيث يُذكر المفعولان ظاهرين عند إعمال الثاني أو الأوَّل على السواء..

٢. وعلى مذهب جمهور الكوفيين نحو(ظنَّنِي وظننْتُ زيدًا أخًا) و(علمَنِي وعلمْتُ زيدًا أخًا) و(أعلمَنِي وأعلمْتُ عليًا زيدًا أخًا) على إعمال الثاني، ونحو(ظننْتُ وظنَّني زيدًا أخًا) و(علمْتُ وعلمَنِي زيدًا أخًا) و(أعلمْتُ وأعلمَنِي عليًا زيدًا أخًا) على إعمال الأوَّل، ففي هذه الأمثلة بيان بأهمية ذكر المفعولين ظاهرين لا محذوفين عند إعمال الثاني أو الأوَّل على السواء.

** ** **

المطلب الخامس: التنازع في خبر الفعل الناقص المنصوب، نحو(كنْتُ وكانَ زيدٌ حاضرًا إيَّاهُ) على إعمال الثاني عند جمهور البصريين، فخبر الفعل الثاني مهم لذكره وإضمار خبر الفعل الأوَّل عند جمهور البصريين، ونحو(كنْتُ وكانَ زيدٌ حاضرًا) على إعمال الثاني عند الكوفيين، فخبر الفعل الثاني مهم؛ لذكره وحذف خبر الفعل الناقص الأوَّل، وعندي أنَّه مقصود الفعلين الناقصين؛ لتعاقبهما مع اسميهما عليه يطلبانه لا يطلبان غيره؛ لأهميته بالنسبة إليهما.

المبحث الخامس: في المعالجات والتوصيات والجدوى منها

ينطلق هذا المبحث بادئ ذي بدء من أصل المشكل الذي سبَّب الخلاف بين المدرستين النحويتين البصرية ومنافستها الكوفية؛ فإنَّ التأويل في هذا الباب كان أصل الخلاف بينهما؛ فالتأويل بالمضمر الذي يقابل الظاهر وجودًا، وبالتالي يطابقه شرطًا في الإفراد والتذكير وفروعهما عند جمهور البصريين، في قبالة التأويل بالمحذوف الذي يقبل الظاهر دليلًا ومغنيًا عن ذكره ولو تقديرًا عند جمهور الكوفيين، حتى أتى هذا المشكل على مجمل أبواب التنازع، وصار لكلّ باب متطلبات خاصة اقتضتها قواعد التأويل عند الفريقين احتفظت بها كتب النحو إلى وقتنا الحاضر، ولم أجد دراسة حديثة قد أولت الموضوع اهتمامًا خاصًا، وتناولته بأبعاده النحوية والدلالية، ووضعَتْ له معالجات جذرية تؤتي الدرس النحوي والدلالي ثمرة جديدة، وبدافع من الحسّ النحوي الذي يحيط ابواب النحو درسًا وتحليلًا ودلالة وحَّدْتُ كلَّ جهودي لتحقيق هذا الغرض، وخرجت بمعالجات يمكن تحصيل فوائدها لصالح الدرسين النحوي والدلالي، إلى جانب توصيات حَرِيَة بالاهتمام وخليقة بالاعتبار مِن قِبَل المختصين والدارسين والباحثين في جوانب النحو المختلفة.

** ** **

المطلب الأوَّل: معالجات مشكل التأويل من وجهة نظر الباحث:

وجد الباحث أنَّ إعمال أحد المتنازعين في المتنازع فيه لفظيًا بأثر الإعراب ضروري لإبراز المعنى الدلالي المترتِّب عليه، وأنَّ عمل الآخَر بالمتنازع فيه من جهة المعنى لا يقلّ أهمية عن العمل الإعرابي، بل هما صنوان قائمان يلعبان نفس الدور في إبراز المعنى المراد؛ ولذا يرى أنْ يكون المتنازع فيه معمولًا لفظيًا لأحدهما ومعمولًا معنويًا للآخَر، ولا قدحَ في ذلك كما لو كان متوقعًا عمل أحدهما في الظاهر ثمَّ بدا أمر فعُدِل عن عمله فيه إلى الآخَر؛ لإبراز معنى آخَر؛ فالفاعلية والمفعولية معنيان نحويان إعرابيان اتفاقًا (ciii)، وأشار إلى ذلك ابن السرَّاج في كتابه الأُصول في النحو بقوله ((وإنَّما حسُن هذا لِأنَّك إذا قلْتَ (ضربْتُ وضربَنِي زيدٌ) و(ضربَنِي وضربْتُ زيدًا)

فالتأويل تضارَبَا، فكلٌّ واحدٍ فاعلٌ مفعولٌ في المعنى فسُوِّغ في اللفظ لذلك))(civ) أي (زيدٌ) فاعل لفظًا مفعول معنًى و(زيدًا) مفعول لفظًا فاعل معنًى، ومن ثَمَّ يأتي تنازع العوامل لإبراز معنى الفاعلية برفع المتنازع فيه وهو مفعول في المعنى في نفس الوقت أو إبراز معنى المفعولية بنصبه وهو فاعل في المعنى في نفس الوقت، ولا نحتاج معه إلى متأوَّل مضمر أو محذوف كما يرى النحاة، وبعبارة أُخرى إنَّ فكرة تنازع العوامل هي إبراز معنى الفاعلية أو معنى المفعولية في المتنازع فيه لفظيًا بأثر الإعراب، ويُترَك تقديره للمتكلِّم بحسب ما يرمي إليه من معنًى، وليس اعتباطًا كيفما اتفق كما يتصوَّر البعض، وبيان حقيقة هذا الأمر من أولويات أهداف هذا البحث كما قدَّمنا.

فإذا أُريد إبراز معنى الفاعلية وكان العاملان يقتضيان رفعه فاعلًا اتفاقًا عمل أحدهما في المتنازع فيه لفظًا بالأثر الإعرابي وعمل الآخر فيه معنًى بالأثر المعنوي من دون تعيُّن واحد منهما، نحو: (بكى ونامَ الطفلُ) فلك أنْ تُعمل أحد الفعلين المقتضيين فاعلًا عملًا لفظيًا إعرابيًا والآخر معنويًا، فلك أنْ تُعمل الأوَّل لفظًا باعتبار أنَّ البكاء شاغل أكثر من نوم الطفل، ولك أنْ تُعمل الثاني باعتبار أنَّ نوم الطفل أهمّ من بكائه، كلّ ذلك بحسب المعنى المراد الذي تعضده القرائن، فعمل أحدهما احتمال قائم؛ لاحتمال المعنى القائم به، إلى ما في ذلك على جانب كبير من الأهمية من دلالة تفرُّد المتنازع فيه بفعلين بمعنى كان من الطفل حدثا بكاء ونوم معًا، وهذا المعنى خليق بالموافقة، وإنْ كان الفعلان أحدهما يقتضي فاعلًا والآخر يقتضي مفعولًا أعملت في المتنازع فيه الفعل المقتضي رفعه فاعلًا لفظًا، وأعملت فيه الفعل المقتضي نصبه مفعولًا بالمعنى، ويكون الفاعل مفعولًا في المعنى، نحو (قبَّلْتُ ونامَ الطفلُ) وهكذا تدخَّل إبراز معنى الفاعلية في المتنازع فيه في تحديد الفعل العامل فيه لفظًا بالأثر الإعرابي برفعه فاعلًا، ويتبقى للآخَر فيه نصيب المفعولية المعنوية بلا أثر إعرابي.

وإنْ أُريد إبراز معنى المفعولية بأثر الإعراب القاضي بنصب المتنازع فيه مفعولًا به وكان الفعلان يطلبانه مفعولًا من جهة المعنى عمل أحدهما بحسب المعنى المراد سلبًا وإيجابًا، فمثال الإيجاب نحو(شممْتُ وقطفْتَ الوردةَ) فاحتمل عمل الأوَّل باعتبار شمك

الوردة أولى من قطفها، أو عمل الثاني على معنى ذمّ الآخَر بقطفها، ونحو (قبَّلتُ ونامَ الطفلَ) فوجب عمل الأوَّل لإبراز معنى المفعولية بأثر الفعل الأوَّل المقتضي نصب المتنازع فيه مفعولًا به، وهكذا تدخَّل إبراز معنى المفعولية في عمل الفعل المقتضي نصبه مفعولًا، وعمل الفعل المقتضي رفعه فاعلًا بالمعنى فقط، ويقال مثل ذلك في السلب نحو (شممْتُ ولم أقطفِ الوردةَ) و(قبَّلْتُ وما نامَ الطفلَ)، ولا يضرّ الاحتمال لترجّحه بالقرائن المعنوية وسياق الكلام ومطابقة الحال.

إنَّ هذا التوجيه من المَكَنَة بما لا يدع أدنى مجال للاختلاف في باب التنازع إزاء رأي الجمهورين البصري والكوفي، وهو خليق بالموافقة، خاصة أنَّ موضوعات النحو بجميع أبوابه قائمة على معنًى دلالي تكون بدونه عقيمة، ليست ذات جدوى، فالنحو هو المعنى، والمعنى هو النحو، وهما صنوان لا يفترقان، ويتجلى أثر هذا التوجيه في هذا الباب بأنَّه لا يحتاج إلى تأويل معمول العامل المهمل بالمضمر وشرط مطابقته للظاهر عند جمهور البصريين، ولا إلى تأويله بالمحذوف المفسَّر بالظاهر عند جمهور الكوفيين؛ لِأنَّ العامل المهمل يتخذ المتنازع فيه الظاهر معمولًا معنويًا بأثر المعنى كما يتَّخذه العامل المُعمَل معمولًا لفظيًا بأثر الإعراب؛ ولذا كان للباحث جملة توصيات يذكرها في المطلب التالي.

** ** **

المطلب الثاني: توصيات الباحث

١. العدول عن فكرة التأويل بالمضمر أو المحذوف إلى العمل بمقتضى العامل المعنوي إلى جانب العامل اللفظي عن طريق الإعراب فإذا عمل أحد العاملين بالمتنازع فيه لفظًا عمل الآخر فيه معنًى، فيُجزي عن عمله به لفظًا، وبعبارة أُخرى أنْ يكون المتنازع فيه معمولًا لفظيًا لأحدهما ومعمولًا معنويًا للآخر في الوقت نفسه؛ لما لذلك من دور في إذابة كثير من مشكلات باب التنازع في مطالب البحث آنفة الذكر، وبالخصوص فإنَّ العربي يتكلَّم على السليقة المعهودة ولا يقدِّر مضمرًا وإنَّما يتخيَّل لفظًا ظاهرًا تتوالى عليه أحداث أفعال وأشباهها، نحو قوله على سبيل التمثيل (عوى ثمَّ أقعى وجرى

الذئبُ) ولا يحتاج مع سليقته قواعد تعينه على فهم العامل إذ لم يعرف ذلك من قبل، ولكن لنا نحن اليوم أنْ نفهم صورة الذئب مع الأحداث الفعلية المتعاقبة عليه، فلا دليل على عمل أحد الأفعال تعيينًا إذ يمكن أنْ يكون العامل الفعل الأوَّل أو الثاني أو الثالث على السواء ولا مانع منه، ويبقى تخيُّل المعنى المراد من إعمال أحد الأفعال المصاحب لفاعله تخيُّلا لا تعيينًا فكلّ فعل مع فاعله معنًى مستقلّ.

٢. فصل باب التنازع عن باب الإعمال لثبوت كلٍّ منهما مستقلًا ببابه في الكلام العربي حقيقةً، وما تسمية النحاة له بباب الإعمال إلَّا خلط بين بابين مختلفين، وما هو إلَّا نتيجة عملهم بمقتضى العامل الإعرابي في معموله وما ترتب عليه من تأويل معمول العامل المهمل بالمضمر.

٣. حصر باب التنازع فيما لم يكن فيه المعمول ضميرًا بارزًا، والاكتفاء بالمتنازع فيه معمولًا معنويًا للعامل المهمل، إلى جانب كونه معمولًا لفظيًا للعامل المُعمَل، نحو قوله تعالى: ((آتونِي أُفرِغْ عليهِ قِطْرًا))[الكهف/٩٦] وقوله تعالى: ((هاؤم اقرَأُوا كتابيَه))[الحاقة/١٩] ، فلا دليل على عمل الثاني إلَّا بزعم جمهور البصريين أنَّ الثاني لم يبرز فيه ضمير المتنازع فيه وهذا دليل عندهم على عمل الثاني وإهمال الأوَّل، ولا دليل على ذلك، بل يجوز عند الباحث أنْ يكون كلٌّ منهما ناصبًا للظاهر مفعولًا به بحسب المعنى المراد بغير إضمار أو حذف، على أنْ يكونَ الظاهر مفعولًا به معنويًا للآخَر أيضًا، ونحو قوله:

وكمتًا مُدمَّاةً كأنَّ متونَها جرى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مُذهَبِ

ونحو (ما أحسنَ وأجملَ زيدًا) حملًا على التنازع فيه إذ لا دليل على وجود معمول مضمر في عامل مهمل على شريطة تفسيره بالمتنازع فيه أصلًا في النصوص أعلاه على زعم جمهور البصريين(cv)، والعمل عند الباحث يكون بحسب المعنى المراد، فالشاعر أعمل الفعل الثاني؛ لإبراز معنى المفعولية في المتنازع فيه فنصبه مفعولًا به، ولو أراد إبراز معنى الفاعلية في المتنازع فيه لرفعه فاعلًا بالفعل الأوَّل، ولكنّه مع ذلك عمل فيه معنًى لا إعرابًا، ونحو قولها بعُكاظَ يُعشِي الناظرينَ إذا هُمُ لمحُوا شُعاعُه

فقد أرادَتْ إعمال الأوَّل بسجيتها العربية؛ لإبراز معنى الفاعلية في المتنازع فيه، فرفعته فاعلًا له، ولو أرادت إبراز معنى المفعولية في المتنازع فيه لأعملت الفعل الثاني، ولكنَّه مع ذلك يعمل فيه من جهة المعنى فقط.

٤. ردّ ما ورد فيه المعمول في تركيب الجملة ضميرًا بارزًا قبالة المعمول الظاهر إلى باب الإعمال؛ لاشتغال كلّ عامل بمعموله، فلا تنازع بين العوامل أصلًا، وقد صرَّح بذلك المبرِّد ((ومن قولك في إعمال الأوَّل والثاني: ضربوني وضربْتُ إخوتَكَ؛ لأنَّ الذي بعده من ذكر الإخوة يفسِّره))(cvi)، وقد سبقه قول سيبويه فيه ((فالفعل الأوَّل في كلِّ هذا مُعمَل في المعنى وغير مُعمَل في اللفظ، والآخِر مُعمَل في اللفظ والمعنى))(cvii)، ومنه نحو قوله:

هوِينَنِي وهوِيْتُ الغانياتِ إلى أنْ شبْتُ فانصرَفَتْ عنهنَّ آمالِي(cviii)

٥. احتساب التنازع في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو أكثر بإلغاء فكرة تأويل المفعولين بالضميرين، واعتبارهما مفعولين للأوَّل في المعنى عند إعمال الثاني فيهما بنصبهما مفعولين، نحو(أظنُّ ويظنُّني زيدٌ أخًا) أو اعتبارهما مفعولين للثاني بالمعنى عند إعمال الأوَّل فيهما بنصبهما مفعولين، نحو(أظنُّ ويظنُّنِي زيدًا أخًا)، واعتبار المفاعيل الثلاثة مفاعيل للأوَّل بالمعنى عند إعمال الثاني فيها إعرابًا بنصبها مفاعيل، وذلك نحو (أعلمْتُ وأعلمَنِي زيدٌ عليًا قادمًا) واعتبارها مفاعيل للثاني بالمعنى عند إعمال الأوَّل فيها بنصبها مفاعيل، وذلك نحو (أعلمْتُ وأعلمَنِي زيدًا عليًا قادمًا) واحتساب التنازع بهذه الكيفية والمسامحة في ما ردَّه جمهور البصريين إلى غير بابه بإظهار الثاني إذا لم يطابق الضمير مفسِّره في الإفراد والتثنية والجمع؛ والأولى العدول عن ذلك لوضوح المقصود، نحو (أظنُّ ويظنُّني الزيدانِ أخًا) على إعمال الثاني بالمفعولين نصبًا في الإعراب واعتبارهما مفعولين للأول في المعنى، ونحو (أظنُّ ويظنُّنِي الزيدينِ أخوَينِ) على إعمال الأوَّل بجعل الفعل الثاني مفردًا في جميع الأحوال بغضّ النظر عن كون المفعول الثاني غير مطابق للمخبر عنه (الياء) في الإفراد.(cix)

٦. وأخيرًا يوصي الباحث ببناء المعنى الدلالي على مشاركة الفعلين المتقدمين المتفقين في طلب الفاعل أو المفعول به باعتبار المتنازع فيه الظاهر معمولًا لفظيًا ومعنويًا لهما في ذات الوقت؛ لما له من فيض من المعاني متدفق، وقد ألمحت إلى ذلك برأي خاص في قول البحتري: قد طلبْنا فلم نجدْ لكَ في الـ سؤددِ والمجدِ والمكارمِ مِثلَا

******

المطلب الثالث: الجدوى من إلغاء فكرة التأويل بالإضمار والحذف في باب التنازع

١. سلامة التنازع من ضرورة العطف قبل تمام المعطوف والفصل بين العامل والمعمول عند إعمال الأوَّل على اختيار جمهور الكوفيين، وبسلامته من عود الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبةً عند إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأوَّل على اختيار جمهور البصريين، وبسلامته من حذف الفاعل أو ضميره على القولين عند الكسائي، وبسلامته من عمل العاملين إذا اتفقا في طلب المرفوع وبسلامته من تأخير ضمير الفاعل إذا اختلف العاملان في الإعراب رفعًا ونصبًا على رأي الفرَّاء، وبسلامته أخيرًا من إعمال الأوَّل أو إعمال الثاني على المختار عند كلٍّ من المدرستين؛ لأنَّ إعمال أحدهما متوقف على المعنى المراد كما قرَّره الباحث مسبقًا.

٢. توسيع دائرة باب التنازع في الكلام باحتساب ما أخرجه جمهور البصريين من باب التنازع وردِّه إليه؛ لزوال المانع الذي به أخرجوه منه، وذلك بإلغاء فكرة التأويل بالمضمر، كالتنازع في السببي المرفوع، نحو (زيدٌ قامَ وقعَدَ أخوهُ) والسببي المنصوب، نحو (زيدٌ شكرْتُ ومدحْتُ أخاهُ) والتنازع في المحصور فيه بـ (إلَّا) في باب الاستثناء المفرَّغ، نحو (ما قامَ وقعَدَ إلَّا زيدٌ) والتنازع في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة، نحو (أظنَّ ويظنُّنِي زيدٌ أخًا) على إعمال الثاني، و(أظنُّ ويظنُّنِي زيدًا أخًا) على إعمال الأوَّل بحسب المعنى المراد آنفًا، ونحو (أظنُّ ويظنَّنِي الزيدانِ أخًا) على إعمال الثاني، و(أظنُّ ويظنُّنِي الزيدينِ أخوينِ) على إعمال الأوَّل بحسب المعنى المراد من غير إضمار أو حذف، وإنْ اختلف في المثالين الأخيرين مفعولا العامل الأوَّل عن مفعولَي العامل الثاني في الإفراد والتثنية؛ لوضوح المقصود كما سبق، والتنازع في

الجامد المُؤوَّل بالمتصرف من حرف وفعل على السواء، نحو (لَعلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرجَ) على إعمال الثاني أو على إعمال الأوَّل على حدّ سواء؛ لصحَّة وورود (لعلَّ زيدًا أنْ يخرجَ)في الكلام العربي.(cx)

٣. التخلُّص من متطلبات تأويل جمهور البصريين التي تصل حدَّ الإرباك في الفهم والإخلال بفصاحة العبارة من مثل وجوب تأخير ضمير الرفع عند إعمال الثاني؛ لامتناع حذفه عندهم؛ لكونه عمدة أو لِأنَّ أصله عمدة، وهربًا من إضماره قبل ذكره، وذلك في نحو (كنْتُ وكانَ زيدٌ قائمًا إيَّاهُ)، ونحو (ظنَّنِي وظننْتُ زيدًا عالمًا إيَّاهُ)، ونحو(أظنُّ ويظنُّنِي الزيدَانِ أخًا إيَّاهما أخوينِ)، ونحو (أظنُّ ويظنُّنِي الزيدَانِ أخًا إيَّاهما إيَّاهما)

** ** **

نتائج البحث

لقد تبيَّن ممَّا تقدَّم من مباحث ومطالب في باب التنازع عدَّة نقاط حرية بالمتابعة والاهتمام، وكان من الضروري الإشارة إليها والتنويه عليها؛ لما لها من دور مهم في فهم قواعد التأويل التي اتبعها النحاة في هذا الباب؛ لفهم وجوه المعاني والمقاصد التي لم تكن لتظهر لولا التأويل، وهي:

١. وقع خلط من النحاة في تسمية الباب، تبعه خلط في فهم المادة؛ فهم يقدمون للموضوع، ويقولون: هذا باب التنازع أو باب الإعمال مع الفارق؛ فالتنازع توجه عاملين أو أكثر في العمل إلى معمول واحد، والإعمال اشتغال كلّ عامل بمعموله، وهذا فرق بيِّن.

٢. يقوم باب التنازع عند النحاة جميعًا على تأويل محذوف، تقديره (باب ما ظاهره التنازع) فهم لا يؤمنون بحقيقة التنازع في الأصل بدليل تسميتهم للتنازع باب الإعمال، فلا تنازع بين العوامل في معمول واحد على حدّ زعمهم؛ لِأنَّهم يؤوِّلُون للعامل المهمل معمولًا مضمرًا، والحقّ أنَّ الإضمار من صنع النحاة ولا دليل على وجوده إلَّا بمقتضى العامل والمعمول الذي أخضعوا الباب إليه.

٣. الشواهد الشعرية التي قدَّمها جمهور البصريين وسيبويه على إضمار الفاعل قبل ذكره لم تثبت نسبتها، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان إليها، وذلك نحو:

جفونِي ولم أجفُ الأخلاءَ إنَّنِي لِغيرِ جميلٍ من خليلَـيَّ مُهمِلُ

هويْنَنِي وهوِيْتُ الغانياتِ إلـى أَنْ شبْتُ فانصرفَتْ عنهنَّ آمالِي

في حين ثبت استدلال الكسائي على جواز حذف الفاعل قبل ذكره بنسبة البيت إلى قائله، وذلك قوله: وكُمْتًا مُدمَّاةً كأَنَّ متونَهـــا جَرَى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مُذْهَبِ

وفي هذا دليل على ما ذهب إليه الباحث من أنَّ باب التنازع ظاهرة واسعة في العربية لا تمتّ للإضمار بصلة، والحذف هو الأقرب إلى باب التنازع بحسب الظاهر؛ لِثبوت نسبة شواهده إلى قائليها على أحسن المزاعم.

٤. جاء الدرس النحوي في باب التنازع تاليًا لظاهرة التنازع في اللغة العربيِّة، لذا وقع لغط كثير في هذا الباب لا يمكن تجاهله، ولم يحصل الاطمئنان إلى نتائجه حتى الآن.

٥. إنَّ إضمار الفاعل قبل ذكره صريحًا من القبح بمكان لا يمكن حمل فصيح القول عليه، ولا سيَّما نصوص القرآن لعدم وروده في نصّ من نصوصه الكريمة بدرجة القطع.

٦. لم يرد شاهد نحوي على تنازع الفعلين المتعديين إلى مفعولين في المعمولين الظاهرين، واقتصرُوا على التمثيل، نحو (ظنَّنِي وظننْتُ زيدًا عالمًا إيَّاه) ونحو (ظننْتُ وظنَّنِي زيدٌ عالمًا إيَّاهُ)

٧. تباين التأويل بين جمهور البصريين وجمهور الكوفيين، ففي حين تأوَّل البصريون المعمول بمضمر تأوَّل الكوفيون المعمول بمحذوف، فالمعمول المضمر يقابل المعمول الظاهر وجودًا ومفسِّرًا ولا يقبل به عوضًا في حين يقبل العامل المحذوف بالعامل الظاهر دليلًا وعوضًا، وهذا يفسِّر اختلاف الرؤى والتوجُّه في المفهوم المعنوي والدلالي بين المدرستين.

٨. يختلف تأويل جمهور البصريين لمعمول العامل المهمل باختلاف تقديره فيؤوِّلونه مرَّةً بضمير مستتر وجوبًا، تقديره (هوَ) في نحو (قامَ وقعَدَ زيدٌ)، وتقديره (هيَ) في نحو (قامَتْ وقعَدَتْ هندٌ) فيما إذا كانَ المتنازع فيه مفردًا، ويؤوِّلُونه مرَّةً ضميرًا بارزًا فيما إذا كان المتنازع فيه مثنًى أو جمعًا، فتجب مطابقة الضمير لمفسره الظاهر، وذلك في نحو (قاما وقعَدَ الزيدانِ) و(قامُوا وقعدَ الزيدُونَ) ويؤوِّلُونه مرَّة بمفرد في جميع أحوال المتنازع فيه، تقديره (مَنْ ذُكِرَ) أو (مَنْ ثَمَّتَ)، في نحو (قامَ وقعَدَ الزيدَانِ) و(قامَ وقعَدَ الزيدُونَ) وذلك إذا لم يبرز ضمير التثنية وضمير الجمع في العامل الأوَّل المهمل، في حين يحذف جمهور الكوفيين ضمير الرفع مطلقًا من العامل الأوَّل المهمل؛ لعوده على متأخِّر لفظًا ورتبةً وهو المتنازع فيه الظاهر، وهذا يفسِّر مدى المسامحة والمرونة التي يتعاملُون فيها مع باب التنازع مقارنة بمدى تزمت جمهور البصريين بقواعد التأويل في هذا الباب، فضاق باب التنازع على أيديهم واتسع على أيدي الكوفيين.

٩. تأويل جمهور البصريين معمول المهمل بضمير المعمول الظاهر جاء بحكم مقتضى العامل الذي لا يستغني عن معموله يطلبه بإثر الإعراب في الرفع والنصب والجر بواسطة الحرف، فلا بدَّ للعامل المهمل من معمول مضمر يقابل المعمول المُظهر وبمقتضى العامل ومعموله المتأوَّل يقوم باب التنازع أو ما يُسمَّى باب الإعمال عندهم.

١٠. أظهر جمهور الكوفيين مرونة في كثير من أبواب التنازع، فكانوا أقرب إلى التوفيق بين التأويل وقواعد النحو العربي، وكانوا أقرب بتلك القواعد منها نفسها إلى التطبيق، وهو مشهور في كتب النحو.

١١. لم يقم دليل واضح على ما برَّره النحاة البصريون من أولوية عمل الثاني في الظاهر فيما لم يظهر فيه ضمير بارز من نصوص التنازع سوى افتراض بحكم الصناعة النحوية لا برهان قائم عليه، وذلك في نحو قوله تعالى: ((آتونِي أُفرِغْ عليهِ قطرًا)) وقوله تعالى:((هاؤمِ اقرأُوا كتابيَه)) ونحو (قامَ وقعَدَ زيدٌ) وذلك أنَّ العاملين المتنازعين متفقان في طلب المرفوع أو في طلب المنصوب، فلا دليل على عمل أحدهما فيه تحديدًا.

١٢. تناول النحاة التنازع صناعيًا؛ لذا وقف الدرس بين القبول والرفض المبرَّرينِ بمحض الصناعة، ولم يكن ثمَّة درس دلالي يقف على معاني التنازع في العربية.

١٣. كادت تخلو كتب النحو من إشارات في الدلالة المعنويَّة لعمل أحد العاملين في المتنازع فيه، وظهرت تلك الإشارات واضحةً لدى أهل المعاني في كتب البلاغة العربية.(cxi)

١٤. فتح التأويل الباب واسعًا للتنازع في كثير من أبواب الكلام التي تحتمل وجهًا غيره، لتوفُّر شرطه بوجود الرابط بين العاملين المتنازعين، نحو(كانَ يقولُ السفيه شططًا)، ونحو (كادَتْ أنْ تُمطرَ السماءُ)، ونحو (عسى أنْ يحضرَ الغائبُ) وإنْ كان احتمال التنازع قائمًا على المسامحة؛ لِأنَّ وجه الارتباط بين المتنازعين المتمثِّل بعمل الأوَّل في الثاني ليس مباشرًا، فالأفعال الناقصة تعمل في الثاني محلًّا لا لفظًا، فـ(يقول) فعل مؤوَّل بمفرد مشتقّ، تقديره قائلًا، و(كادَ) و(عسى) ينصبانِ المصدر المؤوَّل من أنْ والفعل محلًا، وليس الفعل وحده عند احتمالية التنازع، وعلى غير التنازع؛ فالفعلان رافعان للمصدر محلًّا.

** ** **

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. ديوان طُفيل الغنوي بشرح الأصمعي (ت ٢٢٧هـ) تحقيق حسَّان فلاح أُغلي، نشر: دار الفكر. بيروت.

٢. ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) تحقيق د. نعمان محمَّد أمين طه، ط٣، نشر دار المعارف. القاهرة.

٣. المقتضب، تأليف أبي العبَّاس محمَّد بن يزيد، المُبرِّد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف . المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة . لجنة إحياء التراث العربي. القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.

٤. الأُصول في النحو، تأليف أبي بكر محمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسَّسة الرسالة. بيروت. لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.

٥. الإيضاح، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، النحوي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر المرجان، نشر: عالم الكتب. بيروت. لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

٦. المسائل البصريات، تأليف أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. محمَّد الشاطر، نشر مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

٧. المسائل الحلبيات، تأليف أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، نشر: دار القلم. بيروت ودار المنامة. بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

٨. شرح ديوان الحماسة، تأليف أبي علي أحمد بن محمَّد بن الحسن، المرزوقي (ت ٤٢١هـ) علَّق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ، نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

٩. شرح المقدِّمة المُحسِبة، تأليف طاهر بن أحمد بن بابَشاذ (ت ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم، نشر المطبعة العصريَّة بالكويت، ط١، ١٩٧٧م.

١٠. ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم، الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق لطفي الصقَّال ودُرِّيَّة الخطيب، راجعه د. فخر الدين قباوة، نشر دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.

١١. شرح المفصَّل، تأليف أبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) تحقيق د. أميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين، الأنباري (ت ٥٧٧هـ) نشر المكتبة العصريَّة. بيروت. لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

١٣. الإيضاح في شرح المفصَّل، تأليف أبي عمرو عثمان بن عُمَر جمال الدين ابن الحاجب، المالكي (ت٦٤٦هـ) تحقيق محمَّد عثمان، نشر: دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان.

١٤. شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير، تأليف الأُستاذ أبي علي عُمَر بن محمَّد بن عُمَر، الأزدي، الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال، العتيبي، نشر: مكتبة الرُشد. الرياض، ط١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

١٥. شرح جمل الزجَّاجي، تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي بن عصفور، الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) نشر: دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

١٦. المقرَّب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق أحمد عبد الستَّار الجواري وعبد الله الجبوري، نشر مطبعة العاني. بغداد، ط١، ١٩٧١م.

١٧. شرح التسهيل، تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الأندلسي، الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد/ د. محمَّد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

١٨. شرح الرضي على الكافية، تأليف محمَّد بن الحسن، الاستراباذي، السمنائي، النجفي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق حسن بن محمَّد بن إبراهيم ويحيى بشير مصطفى، نشر: جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

١٩. البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، تأليف ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، القُرشي، السبتي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، نشر دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

٢٠. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تأليف ابن أبي الربيع، السبتي، الأندلسي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق د. فيصل الحفيان، نشر مكتبة الرُشد. الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م

٢١. الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف الخطيب القزويني، جلال الدين محمَّد بن عبد الرحمن بن عُمَر بن أحمد بن محمَّد (ت ٧٣٩هـ) نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، نشر دار كنوز اشبيليا. الرياض، ٢٠١٣م.

٢٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف أبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د. رجب عثمان محمَّد ومراجعة د. رمضان عبد التوَّاب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

٢٤. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تأليف الشيخ الكبير أبي حيَّان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسَّسة الرسالة. بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٢٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف أبي محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن علي، المرادي، المصري، المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، نشر دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.

٢٦. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تأليف أبي محمَّد عبد الله بن جمال الدين يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمَّد محي الديني عبد الحميد، نشر: دار الفكر. بيروت. لبنان.

٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف جمال الدين ابن هشام، الأنصاري (ت ٧٦١هـ) حقَّقه وخرَّج شواهده د. مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، نشر دار الفكر بدمشق، ط١، ١٣٨٤هـ . ١٩٦٤م.

٢٨. المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق د. محمَّد كامل بركات، نشر جامعة أُمِّ القرى، دار الفكر. دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

٢٩. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تأليف أبي عبد الله محمَّد بن عيسى، السليلي (ت ٧٧٠هـ) تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي الأُستاذ المساعد بكليَّة اللغة العربيَّة/ جامعة أُمّ القرى، نشر المكتبة الفيصليَّة بمكَّة المكرَّمة، ط١، ١٩٨٦م.

٣٠. المقاصد الشافية في شرح المقاصد الكافية، تأليف أبي اسحق إبراهيم بن موسى، الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق د. عيَّاد بع عيد، الثبيتي، نشر: معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أُمّ القرى بمكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

٣١. المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تأليف العلَّامة سعد الدين مسعود بن عُمَر، التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط٣، ٢٠١٣م.

٣٢. مختصر المعاني، تأليف الفاضل اللبيب، سعد الدين، مسعود بن عُمَر، التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) مع الحاشية لشيخ الهند محمود حسن (١٣٣٩هـ) نشر مكتبة البشرى. باكستان، ط١، ٢٠١٠م.

٣٣. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف تقي الدين أحمد بن محمَّد، الشُمُنِّي (ت ٨٧٢هـ) تحقيق محمَّد السيِّد عثمان، نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ٢٠١٢م.

٣٤. المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق أ. د. علي محمَّد فاخر/ أ. د. أحمد محمَّد توفيق السُّوداني/ د. عبد العزيز محمَّد فاخر، نشر دار السَّلام. القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.

٣٥. الفوائد الضيائيَّة، وهو شرح ملا جامي على متن كافية ابن الحاجب في النحو (ت ٨٩٨هـ) تحقيق أحمد عزُّو عناية والأُستاذ علي محمَّد مصطفى، نشر دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.

٣٦. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله، الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق محمَّد باسل عيون السُّود، نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

٣٧. شرح شواهد المغني، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمَّد محمود بن التلاميد، التركزي، الشنقيطي، نشر لجنة التراث العربي.

٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلميَّة. الكويت، ١٩٧٩م.

٣٩. شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك (ت ٩٢٩هـ) المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان، ط١، ١٩٥٥م.

٤٠. شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تأليف العلَّامة شمس الدين محمَّد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ) تحقيق أبو الكميت محمَّد مصطفى الخطيب، نشر دار الكتب العلميَّة. بيروت. لبنان، ط١، ٢٠١٨م.

٤١. حاشية يس على شرح قطر الندى، تأليف العلَّامة يس بن زين الدين العُليمي (ت ١٠٦١هـ) تحقيق كريم حبيب كريم الكمولي، نشر المؤسَّسة اللبنانيَّة للكتاب الأكاديمي. بيروت. لبنان، ط١، ٢٠١٦م.

٤٢. حاشية الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي، نشر دار صادر. بيروت.

٤٣. حاشية الصبَّان على شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة العصريَّة. بيروت. صيدا، ٢٠٠٩م . ١٤٣٠هـ

٤٤. ديوان كُثير عزَّة جمع وشرح د. إحسان عبَّاس، نشر دار الثقافة. بيرت. لبنان، مكتبة لسان العرب ١٩٧١م.

٤٥. أُصول النحو العربي، تأليف د. محمَّد عيد، نشر: دار الكتب. القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.

٤٦. ديوان امرئ القيس، تحقيق الأُستاذ مصطفى عبد الشافي، نشر دار الكتب العلميَّة، ط٥، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

الهوامش

[i]) يُنظر: أصول النحو العربي ص١٥٧ وص١٦٢ تأليف د. محمَّد عيد ،الناشر: دار الكتب. القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٩م.

[ii]) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص١٨٦ ، ج٢ ، تأليف الإمام أبي محمَّد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت لبنان.

[iii]) البيت من الطويل لطفيل الغنوي في ديوانه ص٣٢ بشرح الأصمعي (ت ٢٢٧هـ) تحقيق حسَان فلاح أُغلي، ناشر دار صادر.بيروت ط١ ١٩٩٧م.

[iv]) الإيضاح في شرح المفصل ص٨٨، تأليف أبي عمرو عثمان بن عُمَر، جمال الدين ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ) تحقيق محمَّد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان

[v]) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني [١/ ١٥٠] تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة العصرية، بيروت صيدا ، ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

[vi]) يُنظر: الإيضاح ص١٠٣، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النحوي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر المرجان، نشر: عالم الكتب. بيروت. لبنان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
ويُنظر: شرح الجمل الزجَّاجي [٢/ ٨٧ ، ٨٨ ن ٨٩ ، ٩٠] تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[vii]) يُنظر: المسائل الحلبيات ص٢٣٩، تأليف أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د حسن هنداوي، الناشر: دار القلم. بيروت ودار المنارة. بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

[viii]) يُنظر: شرح المفصَّل لابن يعيش [٢٠٦/١] أبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت٦٤٣هـ) تحقيق د أميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت لبنان، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص٨٨، ص٨٩ ،

ويُنظر: شرح المقدِّمة الجزولية الكبير [٣/ ٩١٢ ، ٩١٣، ٩١٦، ٩١٧] تأليف الأستاذ أبي علي عُمَر بن محمَّد بن عمر الأزدي، الشلوبين (٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ) تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال، العُتيبي، الناشر: مكتبة الرُشد. الرياض، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

ويُنظر: شرح الرضي على الكافية [١/ ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣] تأليف محمَّد بن الحسن، الاستراباذي، السمنائي، النجفي، الرضي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق حسن بن محمَّد بن إبراهيم ويحيى بشير مصطفى، الناشر جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.

ويُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد [٤٥٤/١، ٤٥٥، ٤٥٦] تأليف بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق د محمَّد كامل بركات، الناشر: جامعة أمّ القرى، دار الفكر. دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢م.

ويُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت ٩٢٩هـ) [١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧] المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان، ط١، ١٩٥٥م. وحاشية الصبَّان [٢/ ١٥٨]

[ix]) يُنظر: المقرَّب [٢٥١/١] تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني. بغداد ، ط١ ، ١٩٧١م. والمساعد على تسهيل الفوائد [١/ ٤٥٣] وشرح الأشموني [١/ ٢٠٤]

[x]) يُنظر شرح الأشموني [١/ ٢٠٦] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٦٤]

[xi]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ص٧١ ، ص٧٢ ، تأليف عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) نشر: المكتبة العصرية. بيروت. لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م. ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص٨٨ ، ٨٩ ، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية [١/ ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣]

[xii]) يُنظر: المقتضب ص٧٧ ، ص٧٨، تأليف أبي العبَّاس محمَّد بن يزيد، المبرِّد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة - لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

ويُنظر: شرح المقدَّمة المُحسِبة [٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧] تأليف طاهر بن أحمد بن بابَشاذ (ت ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم ، منشورات المطبعة العصرية بالكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م. ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل [١٦٣/١]

[xiii]) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام [٢٠٠/٢]، تصنيف الإمام تقي الدين أحمد بن محمَّد الشُّمُنِّي (ت٨٧٢هـ) تحقيق محمَّد السيِّد عثمان، نشر دار الكتب العلمية بيروت. لبنان، ٢٠١٢م. ويُنظر: شرح الرضي على الكافية [٢٢٨/١]

[xiv]) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك [٢/ ٥٣٨] تأليف أبي محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، نشر دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

ويُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى [٣/ ١٠٢٢] تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق أ د علي محمَّد فاخر و أ د أحمد محمَّد توفيق السوداني و د عبد العزيز محمَّد فاخر ، الناشر دار السلام النشر والتوزيع القاهرة ، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. وشرح الأشموني [٢٠٤/١]

[xv]) البيت من الطويل لعلقمة الفحل في ديوانه ص٣٨، بشرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق لطفي الصقَّال ودريَّة الخطيب، راجعه د فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

[xvi]) يُنظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، تأليف ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت ٦٨٨هـ) [١/ ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩] تحقيق د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ويُنظر: الفوائد الضيائية [١١/ ١٧١] وهو شرح ملا جامي على متن كافية ابن الحاجب في النحو (ت ٨٩٨هـ) تحقيق الشيخ أحمد عزّو عناية والأستاذ علي محمَّد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وشرح الأشموني [٢٠٣/١]

[xvii]) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك [٢/ ١٧٤] والفوائد الضيائية [١/ ٦٠٨]

[xviii]) يُنظر: الفوائد الضيائية [١١٥٠/٢] والمنصف من الكلام [٢٢١/٢]

[xix]) يُنظر: المسائل الحلبيات ص٢٣٨

[xx]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية [١/ ٢٢٩] ويُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٥٩]

[xxi]) يُنظر: المنصف من الكلام [٢٢٠/٢] وحاشية يس على قطر الندى [٥٩٠/٢] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٥٨]

[xxii]) يُنظر: شرح التسهيل [١٧٢/٢] تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد/ د. محمَّد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ويُنظر: المنصف من الكلام [٢٢٠/٢] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٥٨]

[xxiii]) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك [٢/ ٥٣٩] والمقاصد النحوية [٣/ ١٠١٨] ويُنظر: شرح الأشموني [١/ ٢٠٤] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٦٠]

[xxiv]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي [٩٢/٢]

[xxv]) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية [١٠١٧/٣] والمنصف من الكلام [٢١٩/٢] وشرح شواهد المغني ص٨٧٤ ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمَّد محمود ابن التلاميد، التركزي، الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي.

[xxvi]) يُنظر: شرح التسهيل [٢/ ١٩٦، ١٧٠] وشرح الأشموني [١/ ٢٠٤]

[xxvii]) يُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٦٠]

[xxviii]) يُنظر: حاشية يس على شرح قطر الندى [٥٨٨/٢] تأليف العلَّامة يس بن زين الدين العُليمي (ت ١٠٦١هـ) تحقيق كريم حبيب كريم الكموليٌ، نشر: المؤسَّسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت. لبنان ، ط١ ، ٢٠١٦م.

[xxix]) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل [٦٩/٧] تأليف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د حسن هنداوي ، دار كنوز اشبيليا. الرياض ٢٠١٣م. والمساعد على تسهيل الفوائد [١/ ٤٥٣] وشرح الأشموني [١/ ٢٠٤] وحاشية يس على قطر الندى [٥٨٧/٢] وحاشية الصبَّان [١٥٨/٢، ١٦١]

[xxx]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل [٨٨ ،٨٩]، وشرح جمل الزجاجي [٢/ ٨٤] ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب [٥٦٣/٣] تأليف جمال الدين ابن هشام، الأنصاري (ت ٧٦١هـ) حقَّقه وخرَّج شواهده د. مازن المبارك / محمَّد علي حمد الله / راجعه سعيد الأفغاني، نشر دار الفكر بدمشق، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. والمقاصد النحوية [٣/ ١٠١٧] وشرح الأشموني [٢٠٥/١] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٦٤]

[xxxi]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص٨٨ ، ص٨٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور [٨٤/٢] وشرح الرضي على الكافية [١/ ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣] وتوضيح المقاصد[٢/ ٥٣٦ ، ٥٣٧] وتُنظر: حاشية يس على قطر الندى [٥٩٢/٢] وحاشية الصبَّان [٢/ ١٦٥]

[xxxii]) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطَّلب في شرح ديوان الحماسة [٢/ ٥٢٧] تأليف أبي علي أحمد بن محمَّد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ) علَّق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ ، نشر دار الكتب العلمية. بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. وفي المقاصد النحوية [٣/ ١٠١٥] ، وفي مغني اللبيب [٦٧٦/٢]

[xxxiii]) يُنظر: شرح المفصَّل لابن يعيش [١/ ٢٠٩] وشرح المقدِّمة الجزولية [٩١٢/٣، ٩١٣]

[xxxiv]) يُنظر: الفوائد الضيائية [١٧١/١] وشرح الأشموني [٢٠٦/١] وحاشية الصبَّان [١٦٤/٢]

[xxxv]) يُنظر: شرح المفصَّل لابن الحاجب ص٨٩ ، ص٩٠ ، وشرح التسهيل [٢/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩] وشرح الرضي على الكافية [١/ ٢٣٣] وحاشية الشهاب [٦/ ١٣٦] المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (ت ١٠٦٩هـ) الناشر: دار صادر. بيروت. لبنان. وحاشية الصبَّان [١٦٥/٢]

[xxxvi]) يُنظر: شرح المفصَّل لابن يعيش [٢٠٩/١] وحاشية يس على قطر الندى [٥٩٢/٢] وحاشية الصبَّان [١٦٥/٢]

[xxxvii]) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد [٤٥٣/١]

[xxxviii]) يُنظر: الكافي في الإفصاح [٢/ ٦٠٨]

[xxxix]) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح المقاصد الكافية [١٧٥/٣] تأليف أبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق د عيَّاد بن عيد الثبيتي، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى بمكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو [١/ ٤٨٢] تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق محمَّد باسل عيون السُّود ، منشورات دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[xl]) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك [١٦٥/٢، ١٦٦] ويُنظر: شرح شواهد العيني [٣/ ١٠١١ ، ١٠١٢]

[xli]) البيت من الطويل وهو لكُثير عزَّة في ديوانه ص١٤٣،جمعه وشرحه د إحسان عبَّاس ، دار الثقافة. بيروت. لبنان، مكتبة لسان العرب ١٩٧١م.

[xlii]) يُنظر: المقاصد النحويَّة [٣/ ١٠]

[xliii]) يُنظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام [٢/ ١٨٩] ويُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٥٥]

[xliv]) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح المقاصد الكافية [١٧٥/٣]

[xlv]) يُنظر: المسائل البصريات [٥٢٥/١، ٥٢٦] تأليف أبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) تحقيق د محمَّد الشاطر، الناشر: مطبعة المدني ، ط١ ، ١٩٨٥م.

[xlvi]) يُنظر: المصدر نفسه [٥٢٧/١]

[xlvii]) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك [٥٤٢/٢] ويُنظر: الفوائد الضيائية [١٧٢/١] وشرح الأشموني [٢٠٧/١]

[xlviii]) شرح الأشموني ويُنظر: حاشية الصبَّان [١٦٧/٢]

[xlix]) حاشية يس على قطر الندى [٥٨٣/٢]
[l]) يُنظر: شرح التسهيل [٢/ ١٧٣] ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك [٢/ ٥٤٢]
[li]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٦٦/٢ ، ١٦٧]
[lii]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص٨٩ ، وشرح المقدِّمة الجزولية [٣/ ٩١٣] وشرح التسهيل [١٧٣/٢] وارتشاف الضرب من لسان العرب ص٢١٤٣، تأليف أبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د. رجب عثمان محمَّد ومراجعة د. رمضان عبد التوَّاب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. وتوضيح المقاصد [٢/ ٥٤٢] وأوضح المسالك [٢/ ١٧٧، ١٨٠] وحاشية الصبَّان [١٦٦/٢، ١٦٧]
[liii]) يُنظر: المقرَّب [٢٥١/١]
[liv]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور [٢/ ٨٦] والمساعد [١/ ٤٥٥] وتوضيح المقاصد [٢/ ٥٤١ ، ٥٤٢] وشرح الأشموني [١/ ٢٠٥]
[lv]) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان [ص٩٤ للشيخ الكبير أبي حيَّان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسَّسة الرسالة. بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م.
[lvi]) يُنظر: شرح المقدِّمة المحسِبة ابن بابَشاذ [٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٥، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨] وحاشية يس على قطر الندى [٥٩١/٢]
[lvii]) شرح الأشموني [٢٠٦/١] ويُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع [١٤١/٥] للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق د عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار البحوث العلمية. الكويت ١٩٧٩م. وحاشية يس على قطر الندى [٥٩١/٢] وحاشية الصبَّان [١٦٥/٢]
[lviii]) يُنظر: أوضح المسالك [١٧٧/٢]
[lix]) يُنظر: شرح الأشموني [١/ ٢٠٨] وحاشية الصبَّان [١٦٨/٢] وهمع الهوامع [١٤٣/٥]
[lx]) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك [١٧٦/١] وشرح التسهيل للمرادي ص٤٥٥ تحقيق ودراسة محمَّد عبد النبي محمَّد أحمد عيد، نشر مكتبة الإيمان. المنصورة، ط١، ٢٠٠٦م. تحقيق ودراسة محمَّد عبد النبي محمَّد أحمد والمساعد [٤٦٠/١] وشرح التصريح [٤٨٢/٢] وهمع الهوامع [١٤٥/٥] وحاشية الصبَّان [١٦٨/٢]
[lxi]) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك [١/ ١٧٥]
[lxii]) يُنظر: حاشية يس العُليمي على قطر الندى [٥٩٣/٢]
[lxiii]) يُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٦٨]
[lxiv]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور [٨٧/٢، ٨٨] وشرح التسهيل للمرادي ص٤٥٥ والمساعد [٤٦٠/١] وهمع الهوامع [١٤٣/٥، ١٤٤]
[lxv]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور [٨٦/٢، ٩٠] وشرح الرضي على الكافية [٢٢٥/١] وحاشية الصبَّان [١٦٨/٢]
[lxvi]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية [٢٢٥/١] وحاشية يس على قطر الندى [٥٨١/٢]
[lxvii]) يُنظر: التذييل والتكميل [٧/ ٦٤] وهمع الهوامع [١٤٤/٥، ١٤٥]
[lxviii]) الإيضاح في شرح المفصَّل ص٩٢
[lxix]) المصدر نفسه ص٩٢
[lxx]) يُنظر: همع الهوامع [١٤٦/٥] وحاشية الصبَّان [١٥٤/٢]
[lxxi]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٥٥/٢]
[lxxii]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية [٢٣٧/١، ٢٣٨]
[lxxiii]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٥٥/٢]
[lxxiv]) همع الهوامع [١٤٥/٥] ويُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٥٥]
[lxxv]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٥٠/٢]
[lxxvi]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية [٢١٨/٢]
[lxxvii]) يُنظر: المنصف من الكلام [٢٥٩/٢]
[lxxviii]) البيت من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية [٣/ ١٠١٤]
[lxxix]) شرح التسهيل للمرادي ص٤٤٩
[lxxx]) يُنظر: المصدر نفسه ص٤٤٩
[lxxxi]) البيت لجرير في ديوانه [٩٦٥/٣] بشرح محمَّد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) تحقيق د نعمان محمَّد أمين طه ، ط٣ ، الناشر: دار المعارف. القاهرة

[lxxxii]) التذييل والتكميل [٧/ ٦٩] ويُنظر: المسائل الحلبيات ص٢٤١، والكافي في الإفصاح [١١٥٠/٢] وارتشاف الضرب ص٢١٣٩ وحاشية الصبَّان [٢/ ١٥١]

[lxxxiii]) البسيط في شرح جمل الزجَّاجي [٣٦١/١] لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القُرشي السبتي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق ودراسة د عيَّاد بن عيد الثُّبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٨٦م.

[lxxxiv]) حاشية الصبَّان [٢/ ١٥١] يُنظر: الكافي في الإفصاح [١١٥٠/٢، ١١٥١] وشرح التسهيل للمرادي ص٤٤٩ والمساعد [٤٥٠/١، ٤٥١] والمنصف من الكلام [٢٥٩/٢] وهمع الهوامع [١٤٥/٥]

[lxxxv]) حاشية الصبَّان [٢/ ١٥١] ويُنظر: شرح التسهيل [٢/ ١٦٥] ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك [٥٣٣/٢]

[lxxxvi]) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٩، تحقيق الاستاذ مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية. بيروت ، ط٥، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[lxxxvii]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصّل ص٨٩ ، ومجيب النِدا ص٣٦٠

[lxxxviii]) يُنظر: المقاصد النحوية [٣/ ١٠٣٤]

[lxxxix]) يُنظر: مغني اللبيب [٢/ ٥٦٣]

[xc]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص٩٢ والمقاصد النحوية [٣/ ١٠٣٣ ، ١٠٣٤] والمنصف من الكلام [٢٦٠/٢] وحاشية الصبَّان [١٥٢/٢]

[xci]) يُنظر: مغني اللبيب [٥٦٣/٢] والمنصف من الكلام [٢٦٠/٢] وحاشية الصبَّان [١٥٢/٢]

[xcii]) يُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٥٢]

[xciii]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية [١٢٢٥]

[xciv]) يُنظر: حاشية يس على قطر الندى [٥٨١/٢]

[xcv]) يُنظر: همع الهوامع [١٤٤/٥] وحاشية الصبَّان [١٥٣/٢]

[xcvi]) يُنظر: حاشية الصبَّان [٢/ ١٥٣]

[xcvii]) يُنظر: التذييل والتكميل [٦٩/٧] وارتشاف الضرب ص٢١٣٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل [٤٤٦/١] تأليف أبي عبد الله محمَّد بن عيسى السليلي (٧١٥هـ - ٧٧٠هـ) تحقيق د الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي الأستاذ المساعد بكلّية اللغة العربية بجامعة أُمّ القرى، الناشر: المكتبة الفيصلية، مكّة المكرَّمة، ط١، ١٩٨٦م ويُنظر: شرح التصريح [٤٧٩/١]

[xcviii]) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ص٤٤٩، تحقيق محمَّد عبد النبي محمَّد أحمد عبيد ، الناشر: مكتبة الإيمان. المنصورة ، ط١، ٢٠٠٦م.

[xcix]) يُنظر: شرح الأمام الفارضي على ألفية ابن مالك [١٦٣/٢] تأليف العلَّامة شمس الدين محمَّد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ) تحقيق أبو الكميت محمَّد مصطفى الخطيب ، الناشر: دار الكتب العلمية. لبنان. بيروت ، ط١ ، ٢٠١٨م.

[c]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٦٧/٢]

[ci]) البيت للبحتري في ديوانه [١٧٦/١] الناشر دار صادر. بيروت

[cii]) يُنظر: مختصر المعاني [١٣١/١] تأليف الفاضل اللبيب سعد الدين مسعود بن عُمَر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) مع الحاشية لشيخ الهند محمود حسن (ت ١٣٣٩هـ) الناشر: مكتبة البشرى. باكستان ، ط١ ، ٢٠١٠م.

[ciii]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصَّل ص١٦٢ و ص١٦٣

[civ]) الأصول في النحو [٢٤٩/٢] تأليف أبي بكر محمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) تحقيق د عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان ، ط٣ ، ١٩٩٦م.

[cv]) يُنظر: شرح المفصَّل لابن الحاجب ص٨٨، وحاشية الصبَّان [١٦١/٢]

[cvi]) المقتضب [٢/ ١٤٣]

[cvii]) كتاب سيبويه [١/ ٧٧]

[cviii]) البيت من البسيط بلا نسبة في المقاصد النحوية [١٠٣٠/٣]

[cix]) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام [٢/ ١٧٧] وشرح الأشموني [١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨] وحاشية الصبَّان [١٦٧/٢]

[cx]) يُنظر: حاشية الصبَّان [١٥٤/٢]

[cxi]) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص٩٢ ، تأليف الخطيب القزويني، جلال الدين محمَّد بن عبد الرحمن بن عُمر بن أحمد بن محمَّد (ت ٧٣٩هـ) دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣م.

ويُنظر: المطوَّل ص٣٦٨ وص٣٦٩ شرح تلخيص مفتاح العلوم، تأليف العلَّامة سعد الدين مسعود بن عُمَر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) تحقيق د عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٣م.

ويُنظر: مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني [١/ ٣٣١]